سلسلة من شعار أهل الحديث (١٠)



فتح الإله في إثبات الحد لله تعالى







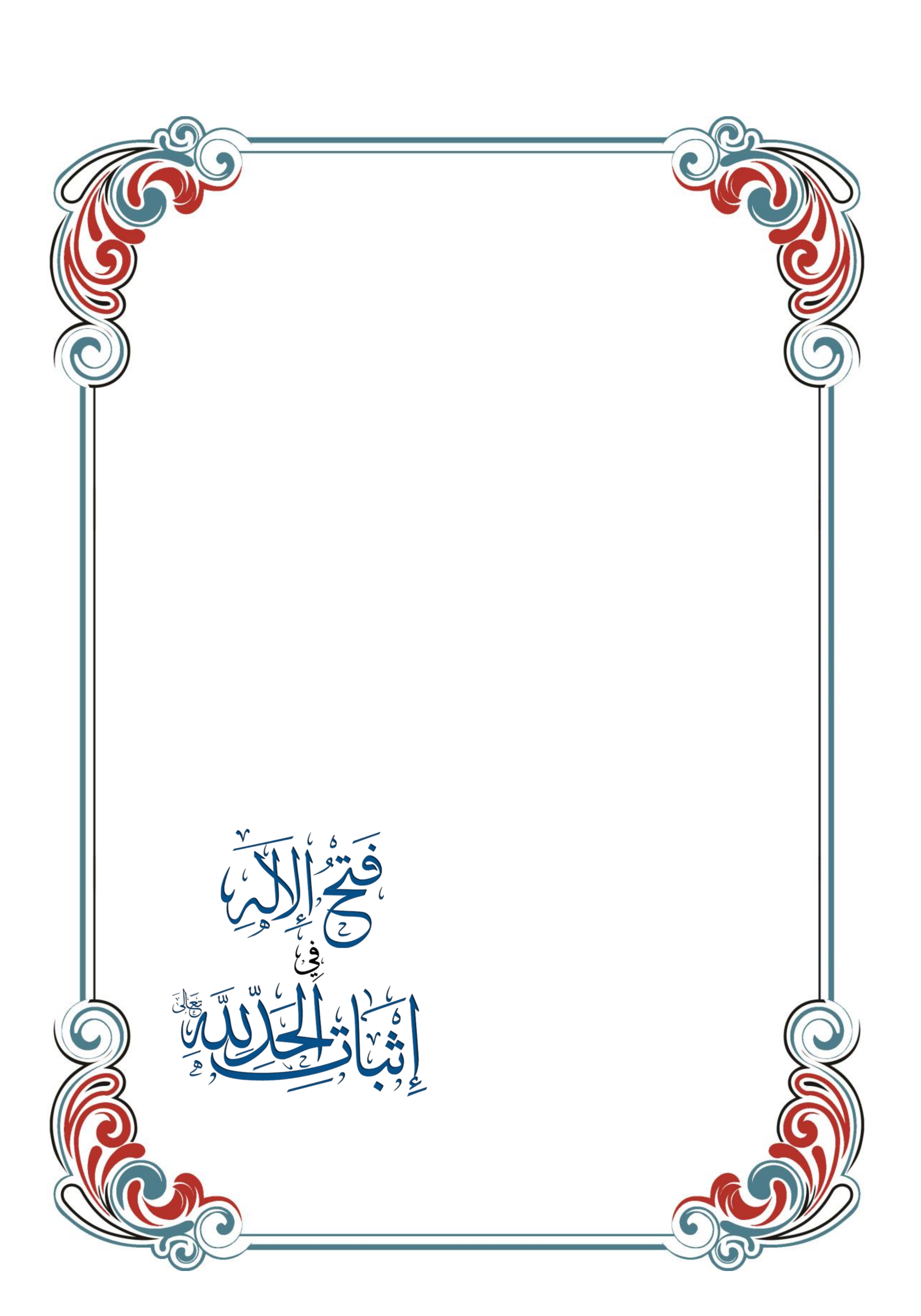
دِراسةٌ منهجيّةٌ عِلميّةٌ أثريّةٌ في ذِكرِ اعتِقادِ السّلفِ والأئمّةِ في إثباتِ الحدِ للهِ تعالى مِنَ الكِتابِ والسُّنّةِ والآثارِ

تأليف فضيلةِ الشّيخ

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حفظه الله من كيد الملحدين




فتح الإله
في
إثبات الحد لله تعالى




الطبعة الأولى

١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - المحرق

هاتف: ١٧٣٤٤٦١٦
فاكس: ١٧٣٤١٦٧٦




سلسلة من شعار أهل الحديث (١٠٠)

فَتْحُ الإِلَهِ فِي إِثْبَاتِ الحَدِّ لِلَّهِ تَعَالَى

الآن حَمِيَ الوَطِيسُ
أيُّها الأَشْعريُّونَ الجَهْميُّون
الْمُبْتَدِعُونَ!

دِرَاسَةٌ مَنْهَجِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ أَثَرِيَّةٌ فِي ذِكْرِ اعْتِقَادِ السَّلَفِ وَالأَئِمَّةِ
فِي إِثْبَاتِ الحَدِّ لِلَّهِ تَعَالَى مِنَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالآثَارِ







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ أَثِقُ

افْحَامُ

الأَشْعَرِيَّةِ الجَهْمِيّةِ المُعْتَزِلِيّةِ

فِي مَسأَلَةِ عُلوِّ اللهِ تَعَالَى عَلَى العَرشِ فَوْقَ السَّماواتِ السَّبع

قالَ أَبُو سَلَيْمَانَ دَاوُدُ بنُ عَلِيِّ بنِ خَلَفٍ الأَصْبَهَانِيُّ: «كُنَّا عِنْدَ ابْنِ الأَعْرَابِيِّ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ لَهُ: ما مَعْنَى **قَوْلِهِ تَعَالَى**:﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥]، فَقَالَ لَهُ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ: هُوَ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا أَخْبَرَ، فَقَالَ: يا أَبَا عَبْدِاللّـهِ أَمَا مَعْنَاهُ اسْتَوْلَى؟، فَقَالَ لَهُ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ: مَا يُدْرِيكَ؟، العَرَبُ لاَ تَقُولُ: اسْتَوْلَى عَلَى الشَّيْءِ حَتّى يَكُونَ لَهُ مُضَادٌّ، وَأَيُّهُمَا غَلَبَ فَقَدِ اسْتَوْلَى». وفي رِوَايَةٍ: «**وَاللهُ تَعَالَى لاَ مُضَادَّ لَهُ، وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا أَخْبَرَ**». وَفِي رِوايَةٍ: «**الاسْتِيلاءُ بَعْدَ المُغَالَبَةِ**».

أثرٌ صحيحٌ

أخرجه أبوطاهر الأَصْبَهانيُّ في «المَشْيخةِ البَغْدادِيةِ» (ج١ ص٤٢٦)، واللالكائي في «الاعتقاد» (ج٣ ص٣٩٩)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٧٩)، وابن مهدي في «تأويل الآيات المشكلة» (ق/ ١٣٣/ ط)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (ج٥ ص٢٨٣)، وابن قدامة في «إثبات صفة العلو» (١٠٥)، والذهبي في «الأربعين في

صفات ربِّ العالمين» (ص٣٨)، وفي «العلو» (ج٢ ص١١٣٢) من طريق أَبِي عَبْداللّـهِ إبراهيمَ بنِ مُحَمّدِ بنِ عَرَفَةَ الأَزْدِيِّ النَّحويِّ، المَعروفُ بِنَفْطَوَيْهِ- وهو في كتابه: «الرد على الجهمية» (ج٢ ص٢٨٩)_ العرش للذهبي) نا أَبو سُلَيمانَ دَاودُ بنُ عَلِيِّ بنِ خَلَفٍ الأَصْبَهانِيُّ بهِ.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ وقد صحّحه الشَّيْخُ الألبانيُّ في «مُختصر الْعُلوِّ» (ص١٩٦).

وذكرَهُ ابنُ تيمِيّةِ في «بيان تلبيس الجهميّة» (ج٢ ص٣٣٦)، وابن منظور في «لسان العرب» (ج١٤ ص٤١٤)، والذهبي في «العرش» (ج٢ ص٢٨٩)، والسُّيوطي في «الاعتقاد» (ج٢ ص٦)، وابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص٢٦٥)، وابن حجر في «فتح الباري» (ج١٣ ص٤٠٦).

وهذا ردٌّ على أهلِ التحريفِ الّذين يزعُمونَ أنّ معنى ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾؛ أَيْ: اسْتَوْلَى عليهِ!.

قلتُ: وتفسيرُهُم هذا مُخالفٌ، لتفسيرِ السّلفِ الصّالحِ الّذي أجمعُوا على أَنّ مَعْنى: «اسْتَـوَى عَلَى العَرْشِ»؛ أَيْ: عَلَا على العَرْشِ.

وقولُهم هذا: «اسْتَوْلَى»؛ يلزمُ منه أنّ هناكَ إله آخر معَ اللّـهِ تَعَالى، ثُمّ غلبَهُ اللهُ تَعالى واسْتَولى عليهِ!، لأنّ كلمةَ «اسْتَوْلَى» لا تكونُ إلّا بعدَ مُغالبةٍ من آخر، وهذا باطلٌ

لأنّ اللهَ تَعالى لا يغلبُهُ أحدٌ، ولم يَكُنْ معَهُ أحدٌ حَتّى يغلبهُ، ويستَوْلِي على العَرْشِ[1]!، اللَّهُمّ غُفْراً.

وإليكَ الدّلِيل:

١) قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]؛ أَيْ: عَلَا عَلَى العَرْشِ.

٢) وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف:٥٤].

٣) وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ [يونس:٣].

٤) وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ [الرعد:٢].

٥) وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [الفرقان:٥٩].

٦) وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ [السجدة:٤].

٧) وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ﴾ [الحديد:٤].

قلتُ: فَذَكَر اللهُ اسْتِوَاءَهُ على عَرْشِهِ في سَبْعةِ مَواضع مِنْ كتابهِ العَزيزِ، واللهُ المُستعان.

---

(١) وانظر «شرح العَقيدةِ الواسطيّةِ» لشيخنا ابنِ عُثيمين (ج١ ص٣٧٧و ٣٨١)، و«الفتوى الحَمويّة الكُبرى» لابنِ تَيْمِيَّةَ (ص٢٣٢)، و«بيان تلبيسِ الجهميّة» له (ج٢ ص٣٣٥)، و«الفتاوى» له أيضاً (ج٥ ص٥٢٠)، و«مُختصر الصّواعق المُرْسلة» لابنِ القَيّم (ج٢ ص١٢٦)، و«إثبات الحَدِّ للّـهِ» للدَّشْتيِّ (ص١٠٥)، و«الصّحيح» للبُخَارِيِّ (ج١٣ ص٤٠٣)، و«جامع البيان» للطَّبَرِيِّ (ج١ ص٩٢)، و«العَرْش» للذّهَبِيّ (ج٢ ص٢٥٨)، وفي «العُلوّ» له (ج١ ص٥٨٠)، و«فتح الباري» لابنِ حجرٍ (ج١٣ ص٤٠٣)، و«تغْليق التَّعليق» له (ج٥ ص٢٥٥).



الحمدُ للهِ رَبِّ العالَمِين، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أَشْرفِ خَلْقِهِ النَّبيّ العربيّ الأَمِينِ ﷺ.

أما بعد،

فهذهِ رسالةٌ لطيفةٌ أثريّةٌ في بابٍ مِنْ أَبْوابِ الاعتقادِ السَّلفيّ؛ وهو «**إثباتُ الحَدِّ للّـهِ تَعَالَى**»، وعُلوّهِ على خلْقِهِ، واسْتِوائِهِ على عَرْشِهِ، وبينُونَتِهِ عن خَلْقِهِ[(١)].

---

(١) قلتُ: وقد أَنْكَرَ هذهِ الصِّفات للّـهِ تَعالى أهلُ البِدَعِ والأهواءِ مِنَ الجَهْمِيَّةِ، والمُعتزلةِ، والأشاعرةِ، والمَاتُريديَّةِ والصُّوفيةِ، وغَيْرِهم؛ من أعداءِ السُّنة والتَّوْحيدِ، نُفاة صِفاتِ ربِّ العالمين، لأنّهم أعرَضُوا عَنْ دِراسةِ اعْتِقادِ السّلَفِ والأثرِ، نعوذُ بالله مِنَ الخِذْلانِ.

وانظر: «شرحَ العقيدة الطَّحاويةِ» لابنِ أَبِي العَزِّ (ص٥٢٣)، و«الردّ على الجَهميَّةِ» للدَّارِمِيِّ (ص١٩٨).

وهي مَعَ صِغْرِ حَجمِهَا تضُمّ آثاراً مُهِمَّة عن السّلفِ الصَّالحِ في «إثباتِ الحدِّ للّـهِ تَعَالَى».

قلتُ: وهذا مُعْتقدُ أهَلِ السُّنّةِ والأثَرِ قَدِيماً وحَدِيثاً، فلم نأتِ بمُحْدَثٍ من القَوْلِ، ولا بمُنْكرٍ من الاعْتقادِ، وقد تحَرَّيْنَا فيهِ الاقْتداء، والاتباع لِمَا كانَ عليهِ سَلَفُ الأُمّةِ من الصّحابةِ ﭫ، والتّابعينَ الكِرام، والأَئِمّةِ الفُضلاءِ مِمّنْ جاءَ بعدهم، وسارَ على طَريقَتِهِم، واقْتَفَى أثرَهُم.

قلتُ: وقد أُمِرْنَا بالاقْتِداءِ بهم، والتَّمسُّكِ بِمَا كانُوا عليهِ في الدِّينِ... لأنّهم لا يُثبتون أحكامَ الدِّينِ في الأُصُولِ والفُرُوعِ إلّا بأَدلةٍ مِنَ الكِتَابِ، أوِ السُّنّةِ، أوِ الآثَارِ[(١)].

قالَ الإمامُ الآجِّريُّ ﵀ في «الشَّريعةِ» (ج١ ص٣٠١): (عَلامةُ مَنْ أرادَ اللهُ تَعالى بِهِ خَيْراً سُلوكُ هذا الطَّريق كتابُ اللّـهِ، وسُننُ رسولِ الله ﷺ، وسُنَنُ أصحابهِ ﭫ، ومن تَبِعَهُم بإحسانٍ، وما كانَ عليهِ أَئِمّةُ المسلمينَ في كلِّ بَلَدٍ). اهـ

وقالَ الإمامُ الدّارِمِيُّ ﵀ في «الرّدّ على الجَهْميّةِ» (ص٢١٠): (فإنْ كُنتم مِنَ المُؤْمنين، وعلى مِنْهَاجِ أَسلافِهِم، فاقْتَبِسُوا العلمَ مِنْ آثارِهِم، واقْتَبِسُوا الهُدَى مِنْ سَبيلِهِم، وارْضُوا بهذِهِ الآثارِ إماماً، كما رَضِيَ القومُ بها لأنْفُسِهِم إمَاماً). اهـ

---

(١) قلتُ: واعتقادُ السّلفِ شَجَى في حُلوقِ أهلِ البِدَعِ والأَهواءِ من الجَهْميّةِ، والمُعتزلةِ، والأشاعرةِ، والمَاتُريدَيَّةِ، والإباضيّةِ، والصُّوفيَّةِ، وغيرهم من مُعطِلَةِ الصِّفاتِ.

قلتُ: فعليكَ بمذهبِ السّلفِ الصّالحِ في أَحْكامِ الدِّينِ، والاقتداءِ بِهِمْ فيهِ واتِّباعِهِم جُمْلةً وتَفْصِيلاً[1].

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾[النساء: ١١٥].

قلتُ: فَأَمَرَ القُرْآنُ باتِّباعِ سَبِيلِ المُؤْمنينَ في الأُصُولِ والفُرُوعِ، وقد «**أَثْبَتُوا الحَدَّ للّـهِ تَعَالَى**»، فَيَجِبُ اتِّباعُهم، ومَنْ لم يَتّبِعْهُم في ذَلِكَ، فَقَدْ تَرَكَ سَبِيلَهُم، ومَنْ تَرَكَ سَبِيلَهُم **فله وعِيدٌ شَدِيدٌ**، و العياذُ باللّـهِ.

قلتُ: ووجهُ الاسْتِدلالِ بها[2]؛ أنّه تَعالى تَوعَّدَ بالنّارِ مَنِ اتَّبَعَ غيرَ سَبيلِ المُـؤْمنينَ؛ وذلِكَ يُوجِبُ اتِّباع سَبيلِهِـم، وإذا أجمعُوا على أَمْرٍ كانَ سَبيـلاً لهم؛ فيكونُ اتِّباعُهُ واجباً على كلِّ واحدٍ منهم، ومِنْ غيرِهم، وهو المرادُ بكونِ الإجماعِ حُجَّة[3].

---

(١) قلتُ: وعليك بمُجانبَةِ كَلّ مَذْهَبٍ، لا يَذْهَبُ إليهِ السَّلفُ الصّالحُ في أُصولِ الدِّينِ وفُرُوعِهِ.
وانظر: «خلقَ أفعالِ العبادِ» للبُخَارِيِّ (ص١٣٤)، و«الفتاوى» لابنِ تَيْمِيَّةَ (ج٥ ص٢٤).

(٢) قلتُ: وَأَوّلُ مَنِ احْتَجَّ بهذه الآية هو الإمامُ الشّافعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، ولعله كان أَوَّلُ مَن احْتجّ للإجماعِ بنصٍّ مِنَ الكِتَابِ، وبها احتجّ أكثرُ عُلماءِ الأُصول.

(٣) وانظر: «الأحكام القُرآن» للشّافِعيِّ (ج١ ص٥٣)، و«الرِّسالة» له (ص٤٧٥)، و«العُدّة في أصول الفقه» للقاضي أَبِي يَعْلَى (ج٤ ص١٠٦٤)، و«الفَقيه والمتُفقه» للخَطيبِ (ج١ ص١٥٥)، و«المُسودة في أصول الفقه» لآل ابنِ تيميَّةَ (ج١ ص٦١٥)، و«الإحكام» للآمِديِّ (ج١ ص٢٠٠).

والآية تدلّ أيضاً على أنّ كلّ مَنِ اتّبع غيرَ سَبيلِ المُؤمنينِ، فقدْ شاقّ الرَّسولَ ﷺ، وَمنْ شاقّ الرَّسولَ ﷺ اتبع غيرَ سَبيلِ المُؤمنين، فلا يتحققُ اتّباعُ الرّسولِ ﷺ؛ إلّا باتّباعِ سَبيلِ المُؤمنين أصحابِ رَسُولِ اللّـهِ ﷺ، ولزومِ ما كانُوا عليهِ مِنَ الدِّينِ: اعْتِقاداً، وتَلقياً وعبادةً، ومُعاملاتٍ، ودعوةً؛ باتّباعِ أقوالِهم، وفتاويهم المَنقولة عنهم بنَقْلِ الثّقاتِ[1].

قلتُ: وهذا دليلٌ على أنّ الإجماعَ حُجة، لا يجوزُ مُخالفتهِ، كما لا يجوزُ مُخالفة الكتابِ والسُّنةِ، وجَعَلَ اللهُ تَعالَى جزاء الذي يُخالِفُ الإجماعَ الوعيدُ الشّديد، لأنّ الوعيدَ إنّما تَرَتّبَ في الآيةِ الكريمةِ على مَنِ اتّصَفَ بمُشاقّةِ[2] الرّسولِ ﷺ، واتّباعِ سبيلِ غيرِ المُؤمنين، وهمُ الصّحابةُ الكرام، فَمَنْ خَالَفَ إجماعَهُم مِنْ بعدما تَبَيّنَ له الحقّ، واَطّلعَ عليه، وعَمِلَ بخلافهِ، وسَلَكَ سبيلَ العِنادِ[3]، فقدِ اتّبع غيرَ سَبيلهِم،

(١) قلتُ: والضَّلالُ المبين مخالفةُ سَبيل المُؤمنين، والتديُّن بما لم يتدينُوا بهِ، والضّلالة هي أخذُ غيرِ سبيلِهم، ونهج غيرِ طريقهم!.

(٢) والمُشاقة: المُعاداة.

(٣) قلتُ: وكان ذنبُ مَنْ يعرف الحقَّ، ويزيغ عنه أعظمُ مِنْ ذنبِ الجاهلِ، فهو أعظمُ جرماً؛ لأنه اطّلَعَ على الحقِّ، وعَمِلَ بخلافِ ما يقتضيهِ على سَبيلِ العِناد للّـهِ تَعالى.

قلتُ: وسبيلُ المؤمنين: هو الدِّينُ الحنيفي الذي هُمْ عليه، فَمنْ يُشاققُ الرَّسول ﷺ هو مُتبعُ غير سبيلِ المُؤمنين ضرورة، ولكنه بَدَأَ بالأعظمِ في الإثمِ، وأتبع بلازمهِ توكيداً.

وانظر: «البَحْر المُحيط» لأبي حَيَّان (ج٣ ص٤٩٦)، و«الجامع لأحكام القرآن» للقُرْطُبِيِّ (ج٥ ص٣٨٥).

ولذلك جَعَلَ جزاءَهُ الوعيد الشَّديد، وهذا على سَبيلِ المُبالغةِ، والتّوكيدِ، وتفظيعِ الأمرِ وتشنيعِهِ، اللَّهُمّ سلّم سلّم.

قلتُ: والآيةُ عامَّةٌ في كلِّ مَنْ خالفَ طريق المُسلمين مِنَ السّلفِ والخَلَفِ[1].

قلتُ: والآية قَرَنَتْ بين مُشاقةِ الرسّولِ ﷺ، واتِّباعِ غيرِ سبيلِ المُؤمنين في اسْتِحقاقِ الإضلالِ، وصَلِّي جهنَّم، ومُشاقة الرّسول ﷺ مُتلازمة مع اتِّباع غيرِ سَبيلِ المُؤمنين، كما أنّ اتِّباعَ سبيلِ المُؤمنين متلازمٌ مع اتّباعِ سبيلِ الرّسولِ ﷺ؛ وعلى هذا عُلماءِ السَّلفِ.

قالَ القاضي أبو يَعْلَى الحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «العُدّة» (ج٤ ص١٠٦٤): (فوجْهُ الدَّلالةِ: أنّ اللهَ تَعالى توعّدَ على اتِّباعِ غيرِ سَبيلِ المُؤمنين، فدلَّ على أنّ اتِّباعَ سبيلهم واجبٌ). اهـ

قلتُ: والآيةُ جَعَلَتْ مُخالفة سبيلِ المُؤمنين سَبباً لتوليِّ سُبُلِ الضّلالِ، وصَلِّيِّ جهنّم، كَمَا دَلَّتْ على أنّ اتِّباعَ الرَّسولِ ﷺ، وهو من أَعْظم أُصولِ الإسلامِ مُستلزماً لسلوكِ سَبِيلِ المُؤمنين مُوجباً له، وسبيلُ المُؤمنين هو أقوالُ، وأفعالُ الصّحابةِ الكرام؛ دَلّ على هذا؛ **قولُهُ تَعَالى**: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ﴾ [البقرة:٢٨٥]، والمُؤمنون كانوا في عَهْدِ الرَّسولِ ﷺ هُمْ الصَّحابةُ رضي الله عنهم.

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقُرْطُبِيِّ (ج٥ ص٣٨٥).

قال القاضي أَبو يَعْلَى الحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «العُدّة» (ج٤ ص١٠٦٥): (لأنّهُ ليس بَيْنَ اتّباعِ غيرِ سَبيلِهِم، وبين اتِّباعِ سبيلِهِم؛ قِسْمٌ ثالثٌ، وإذا حرّم اللهُ تَعالى اتّباعَ غيرِ سبيلِ المُؤمنين، وَجبَ اتِّباعُ سبيلِهِم). اهـ

قلتُ: وهذا وَعِيدٌ مِنَ اللّـهِ تَعَالى لِمَنْ يُحِيدُ عَنِ الصّحابةِ الكرام في الأُصُولِ، والفُرُوعِ[1]، اللَّهُمّ غُفْراً.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتاوى» (ج١٩ ص١٩٤): (فهكذا مُشاقةُ الرَّسول ﷺ، واتِّباعُ غيرِ سبيلِ المُؤمنين، ومَنْ شاقَّهُ فقدِ اتَّبعَ غيرَ سبيلِهِم؛ وهذا ظاهرٌ، ومَنِ اتَّبع غيرَ سبيلِهِم فقد شَاقه أيضاً؛ فإنَّه قد جَعَلَ له مَدْخلاً في الوَعِيدِ، فدلّ على أنَّهُ وصفٌ مُؤَثِرٌ في الذَمِّ. فَمنْ خَرَجَ عَنْ إجماعِهم فقد اتَّبَعَ غيرَ سبيلِهم قطعاً، والآية تُوجب ذم ذلك؛ وإذا قِيلَ: هِيَ إنّما ذمتْهُ مَعَ مشاقةِ الرّسولِ ﷺ. قلنا: لأنّهما مُتلازمان، وذَلِكَ لأنَّ كُلّ ما أجمعَ عليهِ المُسلمون؛ فإنَّهُ يكونُ مَنْصُوصاً عَنِ الرّسولِ ﷺ، فالمُخالفُ لهم مُخالفٌ للرّسولِ ﷺ؛ كَمَا أنّ المُخالِفَ للرّسولِ ﷺ مُخالفٌ للّـهِ؛ ولكنّ هذا يقتضي أَنَّ كُلّ ما أجمعَ عليهِ قد بينَهُ الرّسولُ ﷺ: وهذا هو الصّوابُ[2].

---

(١) وانظر: «الأحكام القُرآن» للشّافِعِيِّ (ج١ ص٥٣)، و«العُدّة في أصول الفقه» للقاضي أَبِي يَعْلَى (ج٤ ص١٠٦٧).

(٢) قلتُ: وزعمُوا بئسما زَعَمُوا: أنَّ أقوالَ غيرِ المذاهبِ المُختلفة درست، وذَهبت، فحكمُوا على مَنْ يخالفُ هذا المذاهبَ بالضَّلالِ، والشُّذوذِ، فضيعوا آثارَ الصّحابةِ الكرام وفقهَهُم، وإجماعَهُم في =

فلا يُوجدُ قطُّ مسألة مُجمع عليها إلّا وفيها بيانٌ مِنَ الرَّسولِ ﷺ، ولكن قد يُخفى ذلك على بَعْضِ النّاسِ، ويُعلم الاجماع فيستدلّ بهِ؛ كما أنَّهُ يستدلّ بالنَّصِّ مَنْ لم يَعْرِفْ دلالَةَ النَّصِّ، وهو دليلٌ ثانٍ مع النَّصِّ). اهـ

قلتُ: فاللهُ تَعالى توعّدَ باتِّباعِ غيرِ سَبيلِ المُؤمنين بضّمهِ إلى مُشاقةِ الرَّسولِ ﷺ التي هي كفرٌ فيحرم[١]؛ إذ لا يضم مُباح إلى حرامٍ في الوعيدِ، وإذا حرم اتِّباع غيرِ سبيلهم وَجَبَ اتِّباع سبيلهم؛ لأنّه لا مَخْرَجَ عنهما؛ أي: أنّه لا تُوجد واسطة بينهما، ويلزم مِنْ وُجُوبِ اتِّباعِ كون الإجماعِ حُجّة[٢].

=

الدِّينِ، ونسبوا إلى الخلافياتِ المذهبية؛ الحفظ والصِّحة، وكأنّها بمنزلةِ الذِّكْرِ الذي تكفَّلَ اللهُ بحفظهِ، فاعتبر!.

(١) قلتُ: لأنه لا مَعنى لمُشاقةِ الرّسولِ ﷺ؛ إلا تَرْك الإيمان، وذلك لأنَّ تركَ الاتباع بالكلية هو من اتِّباعِ غيرِ سبيلِ الرّسولِ ﷺ، وهذا مِنَ الشَّقاق، بل هو اتِّباعُ غيرِ سبيل الصّحابة الكرامِ أيضاً، فمن اختارَهُ لنفسهِ، فقد اخْتَارَ غير سَبيل المؤمنين.

وانظر: «نِهَايَةَ السُّول شرح مِنْهاج الوصول» للأَسْنوِيِّ (ج٢ ص٢٨٢)، و«الإبهاج في شرح المِنْهاج» للسُّبكي (ج٢ ص٣٥٧).

(٢) انظر: «الإبهاج في شرح المِنْهاج» للسُّبكي (ج٢ ص٣٥٤)، و«مَعراج المِنْهاج شرح منهاج الوصول إلى علم الأُصول» للجَزَرِيِّ (ج٢ ص٧٥)، و«رَوْضَة النّاظر» لابنِ قُدامة (ج١ ص٣٣٨)، و«نِهَايةِ السُّول شرح مِنْهاج الوصول» للأَسْنَوِيِّ (ج٢ ص٢٨١)، و«الإجماع» الباحْسين (ص٢٢٠)، و«الأحكام» للآمِدِيِّ (ج١ ص٢٠٨).

قلتُ: والاعْتِراضَاتُ الَّتي ذَكَرَهَا المُبتدعةُ عَلَى إجماعِ السَّلفِ، والأئمّةِ في الأسماءِ والصِّفاتِ؛ هِيَ في الحقيقةِ اعْتِراضاتٌ مُتكلَّفةٌ، وفاسِدةٌ، تكلَّفوها حتَّى يُروِّجُوا بدعةَ التّجهُمِ في الدِّينِ.

قلتُ: والمُشَاقّة: هِيَ أن يكونَ واحدٌ في شِقٍّ؛ أي : في جانبٍ، والآخَرُ في جانبٍ آخر، فمشاقّ الرَّسولِ في جانبِ غير الرّسولِ ﷺ؛ أي: مُنازعه، ومُخالفُه فيما جاءَ به عن رَبِّه سُبحانه وَتَعالى.

وسبيلُ المرءِ؛ يختاره لنفسهِ من قولٍ، أو عَملٍ، أو اعْتِقادٍ؛ فسبيل المؤُمنين إذن: ما يختارونهُ مِنْ قولٍ، أوْ عَملٍ، أوِ اعْتِقادٍ؛ فيصدق عليه ما يُجمعُ عليه.

قلتُ: وإذا ثَبَتَ هذا لَزِمَ من المبتدعِ أن يَتبعَ غيرَ سبيلِ الرّسولِ ﷺ، بل ومُشاقتهِ ﷺ؛ واتباع غيرِ سَبيلِ المُؤمنين أيضاً بما جاءَ مِن اعْتقادٍ فاسدٍ في الأسماء والصِّفات، واللهُ المُستعانُ.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة:١٩٥].

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾[النساء:١١٥].

والظاهر أن مضمون الآية: إنَّ مَنْ يُشاقق الرَّسولَ ﷺ، ويُخالفُ المُؤمنين في اتِّباعهِ، ويتبعَ غيرَهُ في الاعْتِقاداتِ الفاسدةِ، وينشرُها بَيْنَ النّاسِ، فيدخلُ في الوَعِيدِ

كائناً مَنْ كَانَ، لِقولهِ تَعالى: ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥].

ومنه؛ لقوله تَعَالى: ﴿يَوۡمَ نَدۡعُواْ كُلَّ أُنَاسِۢ بِإِمَٰمِهِمۡۖ﴾ [الإسراء:٧١]، أَيْ: أَئمَّةُ الضّلالةِ، وغيرُهم، الّذينَ اتّبعُوا مِنَ الأَحْكامِ على غَيْرِ سَبيلِ الصّحابةِ الكِرَامِ.

فقوله تَعَالى: ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾ [النساء:١١٥]؛ أي: نجعلُه والياً لِمَا تَوَّلَاهُ مِنَ الضّلَالِ، فيضلُّه ويتركُه بينه، وبينَ ما اختارَ لنفسهِ مِنَ الضّلَالِ المُبين[١]، والعياذُ باللّـهِ.

قلتُ: ولا شكَّ أَنَّ مُخالفَةَ المُبتدعِ ما أجمعَ عليهِ السَّلفُ، والأئمّةُ في الأسماءِ والصّفاتِ، هذا ضَلالٌ، وزَيْغٌ، وانْحِرافٌ، لا مُجرَّدُ أنّ هذا الرَّجلُ خَالَفَ؛ كما يقال: ولكنّ الأمر أعظمُ مِنْ ذلك، وهو تَرْكُ المبتدعِ الإجماع في إثباتِ الأَسماءِ والصِّفاتِ مِنْ غَيْرِ تحريفٍ، ولا تعطيلٍ، ولا تمثيلٍ، وهذهِ هِيَ مُشاقةُ الرّسولِ ﷺ، واتِّباعُ غيرِ سبيلِ المُؤمنين، فهو مُتوعّدٌ له بالنّارِ، فافْطَن لهذا تَرْشَد.

قلتُ: وعليهِ؛ فلا تَعْجَلَ أخي القَارِئ برَدِّ هَذَا الكتابِ، وَلا ما جَاءَ فيهِ عَنْ أَئمّةِ الحَدِيثِ؛ فتَقع في مُخالَفَتِهم؛ فإنّه لم يَأْتِ إنكارُ مَسألةِ «الحَدَّ للّـهِ تَعَالَى» إلّا عَنِ الجَهْمِيّةِ أعداءِ السُّنّةِ والتَّوحيدِ، نفاةِ صفاتِ ربِّ العالمينِ، فعنهم تَلَقّفَهَا مَنْ جاءَ بعدَهُم مِمّنْ

---

(١) وانظر: «روح المعاني» للآلوسيِّ (ج٥ ص١٣٢)، و«فتح القدير» للشَّوْكَانِيِّ (ج١ ص٤٦٣)، و«البحر المُحيط» لأَبي حَيّان (ج٣ص٤٩٦).

اشْتَغَلَ بالنَّظرِ فِي كُتُبِ أهلِ الكَلامِ، وأَعْرَضَ عن دِرَاسَةِ ما كَتَبَهُ أهلُ السُّنّةِ والجماعة في هذهِ المَسألةِ.

قلتُ: ومِنَ الّذينَ اشْتَغَلُوا بعلمِ الكَلام **المَدْعُو حسنُ بنُ عليِّ السَّقّافِ المُبتدع الجَهْميّ الزِّنديق**[1]، الذي أَرْغَى وأَزْبَدَ، وشرّقَ وغَرَّبَ، وبَعَّدَ وقرَّبَ في الطَّعنِ فِي أهلِ السُّنّةِ والجماعةِ، وفي اعْتِقادِهم، ومُصنّفاتِهم.

وهذا ليسَ بغرِيبٍ مِنْ هذَا **المُبتدعِ الجَهْميِّ الزِّنديق** الذي مَلأَ كُتبَهُ، وتَعْليقاتَهُ على كُتُبِ السُّنّةِ بالطَّعُونِ الكاذِبَةِ، والتَّعْليقاتِ الواهيَّةِ، والتَّحريراتِ النَّابِيةِ، وتَضْعِيفُهُ للأحادِيثِ والآثارِ بالافتراءِ، والاتِّهاماتِ الزَّائفة؛ لأَئمّةِ السّلفِ الصّالحِ، ومَنْ تَبِعَهُم بإحسانٍ في كلِّ زَمان.

قلتُ: وقد افْتَضَحَ أمرُ **السَّقافِ الجَهْمِيّ هذا**، وانْكَشَفَ حالُهُ، وظهرَ للقرِيبِ، والبَعِيدِ ما عُرِفَ بِهِ مِنَ الزّيغِ، والجَهْلِ في الدِّينِ؛ جُملةً وتَفْصِيلاً.

ولقدْ رأيتُ **لهذَا الجَهْمِيِّ** تَعليقاتٍ واهيةٍ، وتحريراتٍ نَابيةٍ على كِتَابِ «**العُلوِّ للعليِّ الغَفّارِ**» للحافظِ الذّهَبيّ رَحِمَهُ اللهُ؛ طبعة: «دارِ الإمام النَّوَوِيّ، عَمّان- الأردن؛ سنة:

---

(١) قلتُ: فلا بُّد منْ تبيين ضلالاتِهِ، وأباطيلِهِ، وكذبِهِ، وافْتِراءاتِه، حتّى ينكشف أمْرُهُ لِمَن لم يعرفْهُ إلى الآن، ويظهَر زيغُهُ وجَهْلُهُ، وقمع عِناده وانحرافِهِ، اللّهمَّ سَدِّد.

وانظر: «الرَّد على الزَّنادقَةِ والجهميّةِ» للإمامِ أحمَد (ص١٧٠).

٤١٩اهـ»؛ فهناك مَنْ يُرَوِّجُ له، ويدافِعُ عنه مِنَ المُبْتدعةِ فيَجِبُ الحذر مِنْ هذه الطبعةِ المَشينةِ(١)، اللهم سَلِّم سَلِّم.

قلتُ: وهكذا أهلُ البِدَعِ، يَتواصُونَ دَوْماً فِيما بينهُمْ؛ لنشرِ الباطلِ، والإفكِ والزّيفِ، والغَمْزِ والتّحْرِيفِ، والتَبْدِيلِ و التّضليلِ، والزَّندقةِ والطّعْنِ في أئمّةِ السُّنّةِ وكُتُبِهم، وهذا دَيْدَنُهُم الذي بِهِ على غَيْرِهم يَعْلَوْنَ، ومِنْ أَجلهِ يَفْتَخِرُونَ(٢).

قلتُ: **والسَّقّافُ الزِّنديقُ الزِّنديقُ** لِمَا في قَلبهِ مِنَ الحِقْدِ، والغِلِّ، على أهل السُّنةِ، فلم يَدَعْ لفظةً شَنِيعةً؛ إلّا وَوَسِمَ بها أهلَ السُّنّةِ، ولا وصفاً قَبيحاً؛ إلّا وعابَهُم بِهِ،

---

(١) قلتُ: وسوف أردّ عليه- إنْ شَاءَ- لاسْتِئْصَالِ شَأْفَتَهُ، والقضاء على أَمْرِهِ، اللّهم سّدِّد سَدِّد.

(٢) وأحبُّ أنَ أُشِيرَ هُنا إلى مَسألةٍ هامّةٍ؛ وَهِيَ أنّ هذا **السّقّاف الجمَهْميّ** قد اجْترَّ مَعْلوماتهُ هذه البدعيَّةُ التي يَلْقيهَا شُبَهاً على النّاس مِنْ فُتاتٍ ألقاه إليهِ **شُعيبُ الأرناؤوط المُبتدعُ الأَشْعريّ الزِّنديق**... فالرَّجلُ قد اتَّخذَ مِنْ **هذا السَّقَافِ الجَهْميّ الزّنديق** صَدِيقاً يَسيرُ معَهُ، ويشيرُ عليهِ، ويُدلّهُ على ما مرَّ معه خِلَالِ حياتهِ من أُمورٍ تشوِّشُ من لَيْسَ له قَدَمٌ راسخةٌ في العُلومِ الشّرعيّةِ، وتُهوِّشُ الرِّعاعِ؛ ليُزعزع ثِقة السّلَفيين بطريقهِم ومَنْهجِهِم، فينشرُهَا هذا **السّقاف الجَهْمِيّ** في كتبِهِ على أنَّها من بنات أفكارِهِ، وهكذا يَشفي **شُعيب الأَشعري الزِّنديق** غِلّهُ و حِقْدَهُ على كُتبِ السُّنّةِ، اللّهُمّ غُفْراً.

وانظر: «تعليقاتَ شُعيبِ الأرناؤوط البدعيَّة في تحريفهِ لصِّفاتِ اللّـهِ تَعَالى»؛ في «تَعليقهِ على رياضِ الصَّالحين» للنّوَوِيِّ (ص٢٢٥)، و(ص٢٢٧)، و(ص٢٧٨)، و(ص٢٧٦)، و(ص٤١٩)، وتَعليقهِ على «مُسند الإمام أحمدَ» (ج٦ ص١٣١و٢٥٥)، وتَعليقهِ على «زَادِ المَعَادِ» لابنِ القَيِّم (ج١ ص١٣٦)، وفي تَعليقهِ على «شَرح السُّنةِ» للبَغوِيِّ (ج١٥ ص١٤١)، وفي تَعليقه على «صَحيح ابنِ حِبّان» (ج١ ص٥٠٢)، وغيرِ ذلك.

فجعلَ الحقّ باطلاً، والباطلِ حَقّاً، والسُّنّةَ بدعةً، والبِدْعةَ سُنّةً؛ ولم يكتفِ بِمَا جاءَ به مِنَ البِدَعِ في توحيدِ الأسماءِ والصِّفاتِ، حتّى طَعَنَ فِي أحاديثِ الأَسماءِ والصِّفاتِ[(١)]، وتَجَاوَزَ حَدَّهُ فيها، فأخَذَ يَفْتَرِي على النَّبِيّ ﷺ، وعلى السَّلَفِ بالكَذِبِ... فسَعَى بشتّى الوَسائِلِ البدعيَّةِ للقَضَاءِ على «**العَقيدةِ السَّلفيّةِ**»، ولكن هَيَهات.. هَيهات.

فهذا السَّقافُ الجَهميّ، فإنْ قلتَ عنه أنّه أَشْعريٌّ؛ فباطلُهُ يدلُّ على ذَلِكَ،... وإنْ قلتَ عنه أنّه جَهْمِيٌّ؛ فَضلالاتُهُ تَشْهَدُ عليهِ بذَلِكَ... وإنْ قلتَ عنه أنّه زِنْدِيقٌ؛ فبدعُهُ تُدينُه بذَلِكَ... فكلُّ بدعةٍ، وضَلالةٍ، وزَنْدقةٍ فيه[(٢)]، اللَّهُمّ[(٣)] سلّم سلّم.

قالَ شيخ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتاوى» (ج١٢ ص٤٨٥): (المشهُورُ مِنْ مَذهبِ الإمامِ أَحْمَدَ، وعامَّةِ أئمَّةِ السُّنّةِ تَكْفِيرُ الجَهْميَّةِ، وهُمْ الْمُعطِّلةُ لِصِفَاتِ الرَّحْمَنِ، فإنَّ قَولَهُم صَرِيحٌ فِي مُناقضةِ ما جاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ عليهم السّلامُ مَنِ الكِتَابِ، وحَقيقةُ قولِهِم جُحودِ الصّانعِ، ففيه جُحودُ الرَّبِّ، وجُحودُ ما أَخْبرَ بِهِ عن نَفْسِهِ على لسانِ رُسُلِهِ). اهـ

---

(١) قلتُ: فيخْتَلِقُ الأكاذيبَ عليها... لأنّها تُغيظُهُ، وتَحزنُهُ، وتَخْنقُهُ، وتَقْمعُهُ، واللهُ المُستعانُ.

(٢) وانظر: تعليقاتَ هذا السّقافِ على كِتَابِ «دَفع شُبه التّشبيه بأكفِّ التَّنْزيه» لابنِ الجَوْزِيِّ (ص٩٥ و١٤٨و١٠٨و١١٠و١١١و١١٨و١٢٧و١٣١و١٣٥و١٤١و١٤٤و١٤٨و١٥٧و١٧٠و١٧٣و١٩٠و ١٩٤و٢١٩و٢٤٥و٢٥٠و٢٧٤).

(٣) وانظر: «الفتاوى» لابنِ تَيْمِيّةَ (ج٨ ص٣٣٩)، و(ج١٤ ص٣٥٤)، و(مِنْهاجَ السُّنة» لهُ (ج٥ ص٣٥٨)، و«بيان تلبيس الجَهميّة» أيضاً له (ج١ ص٢٧٠)، و(ج٢ ص٣٩٩).

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ في «بيان تَلْبيسِ الجَهْميَّةِ» (ج١ ص٢٢٤): (لهذا السّلفُ مُطبقُونَ على **تَكْفِيرِ الجَهْميّةِ** حِينَ كانَ ظُهورُ مُخالفتِهم للرَّسُولِ ﷺ مَشْهُوراً مَعْلُوماً بالاضْطرارِ، لعُمومِ المُسلمينَ). اهـ

وقالَ شَيْخُ الاسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ في «دَرْءِ التّعارض» (ج٥ ص٢٥٧): (ولهذا كانَ السَّلفُ، والأئمّةُ يتكلمونَ في **تكفيرِ الجَهْمِيّةِ** النُّفاة؛ بِمَا لا يتكلمونَ به في تكفِيرِ غيرِهم من أهلِ الأهَواءِ والبِدَعِ). اهـ

وإنّمَا ذكرتُهُ هُنَا حتّى يَتبيَّنَ لَكَ أنَّ هذا الكتابَ الّذي سطرتُهُ فِي عَقيدةِ أهلِ السُّنّةِ والجماعةِ في «**الحَدّ**»، و«**العُلوّ**»، و«**الاسْتِواءِ**»، أنَّه شَجى في حُلُوقِ أَهْلِ البِدَعِ مِنَ الجَهْمِيَّةِ، والأَشَاعِرَةِ، وغَيْرِهِم، ومنهم: المَدْعُو حسنُ بنُ عليِّ السَّقّاف المُبْتدع الأشْعريّ الجَهْمِيّ الزِّنديق[1]، واللهُ المُستعانُ.

والمقصودُ هَا هُنَا: بيانُ اعْتِقادِ أهلِ السُّنةِ والجماعةِ في هذه المَسائِلِ، وأنّ السُّنّي لا يَسعَهُ؛ إلاّ الاتِّباعُ والتّسليمُ لِمَا كانَ عليهِ السَّلفُ الصّالحُ، واللهُ المُوفق.

---

(١) قلتُ: وقد اتفقتا الجَهميّةُ والزّنادقةُ على اتِّباعِ المُتَشابهِ مِنَ الآياتِ والأحاديثِ، وتأويلُها على غيرِ تأويلها الصّحيح.

وانظر: «الرّدَ على الجَهميّةِ والزّنادقةِ فيما شكُّوا فيهِ من مُتَشابهِ القُرآنِ وتأوَّلوهُ على غيرِ تأويلِهِ» للإمامِ أحمدَ (ص١٦٩).

قلتُ: وأَجْمَعَ أهلُ السُّنّةِ والجماعةِ على «**إثباتِ الحَدِّ للّـهِ تَعَالَى**»؛ بَمعْنى: **إثباتَ عُلوِّهِ سُبحانه وتعالى، وبَيْنُونتِهِ مِنْ خلْقهِ، واسْتِوائِهِ على عَرْشِهِ.**

ووَرَدَ عَنْ بعضِ أهلِ العِلْمِ إطلاقِ نفيِ «**الحَدِّ**»؛ وإنّما أرادُوا بهذا النّفيِ مَعنى صَحِيحاً يُوافقُ ما أجْمَعُوا عليهِ، لا مَا يُريدُهُ الجَهمِيَّةُ مِنْ نفيِ «**الحَدِّ**»؛ الذي يعنونَ بهِ نفي العُلوِّ للّـهِ تَعَالى على خَلْقِهِ[1].

قلتُ: ونفيُ بعضِ أهلِ العِلْمِ «**الحَدِّ للّـهِ تَعَالَى**»، يُحْمَلُ عَلَى مَعْنيْنِ:

الأَوّل: عدمُ إحاطةِ لشَيْءٍ مِنَ المَخلُوقاتِ بِهِ سُبحانَهُ وتَعَالَى.

الثّانِي: نفيُ عِلْمِ الخَلْقِ «**بحَدِّهِ**» سُبحانَهُ وتَعَالَى، فَلَا يَعْلَمُ كيفَّيةَ حَدِّهِ إلّا هُوَ سُبحانَهُ[2].

قَالَ تعَالَىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

قالَ أَبُو سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «النّقْضِ» (ص٦٢): (وَقَدِ اتّفَقَتِ الكَلِمَةُ مِنَ المُسلِمِينَ، والكافِرينَ أَنّ اللهَ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ، وَحَدُّوهُ بِذَلِكَ؛ إلَّا المَرِيسيَّ الضَّالَّ وأصْحَابَهُ). اهـ

---

(١) وانظر: «إثبات الحَدِّ للّـهِ عَزّ وجلَّ» (ص٢٤- المُقدمة) للدَّشْتِيِّ.

(٢) وانظر: «بيانِ تَلْبيس الجَهْمِيَّة» لابنِ تَيْمِيَّةَ (ج١ ص٤٣٣)، و«درء تعارض العَقْل والنَّقْل» له (ج٢ ص٣٣)، و«إثباتَ الحَدِّ للّـهِ عَزَّ وجلَّ» للدّشْتِي (ص١٠٣)، و«سِيرَ أعلام النُّبلاء» للذّهْبيّ (ج٢٠ ص٨٥)، و«النَّقض على المَرِيسيِّ» للدّارِمِيِّ (ص٧٦).

قلتُ: وهذا يَفهمُهُ كُلُّ مَنْ عَرَفَ ما بَيْنَ قَوْلِ المُسلِمينَ، و بينَ الجَهْمِيينَ مِنَ الفرْقِ فِي الدِّينِ.

واعْلَمْ أنّ مِنْ أَهَمِّ ما تُريدُ الجَهْميّةُ الزّنادقةُ الوُصُول إليهِ: **هو نفيُ عُلُوِّ اللّـهِ تَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ، واسْتِوائِهِ علىَ عْرشِهِ**(١)، والعياذُ باللّـهِ.

قلتُ: لذلِكَ أَنْكَرَ عليهم أَئِمّةُ السُّنّة، واشْتدّ نكيرهُمْ عليهم، حَتّى كفّرُوهُم، وحَذّرُوا مِنْهُم، وبَيَّنُوا للنّاسِ أَمْرَهُم، وتَلْبِيسَهُم(٢)، اللَّهُمّ سَلِّم سَلِّم.

قالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيّةَ رَحِمَهُ اللهُ في «بيان تَلْبيس الجَهْميّةِ» (ج٣ ص٤٣): (لَمَّا كَانَ الجَهْمِيَّةُ يقُولونَ ما مَضمونُهُ: إنّ الخالِقَ لا يتميَّزُ عَنِ الخَلْقِ، فيجْحَدُونَ صِفاتَهُ التّي تميَّزَ بِهَا، ويجْحَدُون قدرَهُ، ..فبيّن ابنُ المُبارك أنَّ الرَّبّ سُبحانه وتَعَالَى على عَرْشِهِ مُباينٌ لخَلْقِهِ، مُنفصِلٌ عنه، وذَكَرَ «**الحَدَّ**»؛ لأنّ الجهميّةَ كانُوا يقولون: «**ليس له حَدٌّ**»، وما لا حَدّ له لا يُباينُ المخلُوقات، ولا يكون فَوْق العالمِ، لأن ذلك مُستلزمٌ للحَدِّ). اهـ

---

(١) وانظر: «بيان تَلْبيسِ الجَهميّة» لابنِ تَيْمِيّةَ (ج٣ ص٤٣)، و«شرح العقيدة الطّحاوِيّة» لابنِ أبي العَزِّ (ص٢١٨و٢١٩)، و«الصَّواعق المُرسَلَة» لابنِ القيمِ (ج٣ ص٩٣٤)، و«الفتاوى» للشَّيْخِ ابنِ باز (ج٢ ص٧٨).

(٢) **قلتُ**: فالجهميّةُ ينفون عُلوّ الله تعالى على خَلْقهِ، واسْتِوائهِ علَى عَرْشهِ، ويقولون: إنّ الله تعالى لا يُباينُ خلقهُ، وليس بينه، وبينهم حَدٌّ، ولا يَتميَّزُ عنهم.

وانظر: «بيان تَلْبيس الجَهميّةِ» لابنِ تَيْميّةَ (ج٣ ص٤٣)، و«السُّنة» لعبدِالله بنِ أحمدَ (ص٥٥و٨٩)، و«تذكرة الحُفّاظ» للذّهَبِيّ (ج١ ص١٦٨)، و«الرِّسالة» للسِّجْزِيِّ (ص١٢٩).

وقالَ شَيْخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ في «بيان تَلْبيس الجَهْمِيَّةِ» (ج٣ ص٥٩٠): (وقد ثَبَتَ عَنْ أَئِمَّةِ السّلَفِ أنّهم قالُوا: **للّـهِ تَعَالَى «حَدٌّ»، وأنّ ذَلِكَ لا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ، وأنّهُ مُبايِنٌ لِخَلْقِهِ**، وفي ذَلِكَ لأهلِ الحَدِيثِ والسُّنّةِ مُصّنفَات). اهـ

وقالَ أَبُو سَعِيدٍ الدّارِمِيّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «النَّقْضِ على المَرِيسيِّ» (ص٥٨): (فَمَنِ ادَّعَى أَنّه لَيْسَ للّـهِ تعَالى «حَدٌّ» فَقَدْ رَدَّ القُرآنَ، وادّعى أنّه لا شَيْءٌ؛ لأنّ الله تعالى «حَدَّ» مكانَهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ في كتابِه، **فَقَالَ تَعَالَى:** ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، **وَقَالَ تَعَالَى:** ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]، **وَقَالَ تَعَالَى:** ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، **وَقَالَ تَعَالَى:** ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، **وَقَالَ تَعَالَى:** ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، فَهَذَا كُلُّهُ وَمَا أَشْبَهَهُ شَوَاهِدُ، ودَلَائِلُ عَلَى الحَدِّ، وَمَنْ لَمْ يَعْتَرِفْ بِهِ فَقَدْ كَفَرَ بتَنْزِيلِ اللّـهِ تَعَالى، وجَحَدَ آياتِ اللّـهِ تَعَالَى). اهـ

قلتُ: لأَنّ بنفيِ «الحَدِّ» **عَنِ اللّـهِ تَعَالَى**؛ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ عُلوِّ اللّـهِ تَعَالَى على خَلْقِهِ، واسْتِوائِهِ على عَرْشِهِ، ونفيُ ذَلِكَ كُفْرٌ بإجماعِ السّلفِ الصّالحِ، وأئمّةِ السُّنّة؛ اللَّهُمّ سَلِّم سلِّم.

فَيَسُرُّنَا أن نَضَعَ بين يَدي طَلَبةِ السُّنةِ كِتَابِي: **«فتح الإلهِ فِي إثباتِ الحَدِّ للّـهِ تَعَالَى»**، وكتابُنا هذا سِرْنَا فيهِ عَلَى طَرِيقَةِ السّلفِ فِي تَصانِيفِهِم، فَسِقْنَا الآياتَ القرآنيَّة،

والأحاديثِ النَّبويَّة، والآثارَ السّلفيّة؛ «**المُثْبتَة للحَدِّ للّـهِ تَعَالَى**» على المَعاني الصَّحيحةِ فيها.

قلتُ: وهذا الاسْتِنباطُ مِنَ النُّصُوصِ في الأُصُولِ والفُرُوعِ لا يعرفُهُ، إلّا علماءُ السَّنةِ والأَثرِ: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الجمعة: ٤]، وهو من التَّأْويلِ الصّحيحِ للنّصُوصِ، وللّـهِ الحمدُ والمِنَّة.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[آل عمران: ٧].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ﴾[النساء: ٨٢].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا﴾ [النساء: ٨١].

قلتُ: فمِنْ أينَ لهم هذِهِ الحَذْلَقَةُ، والفَلْسَفَةُ[1] على أن يَرُدُّوا على اللّـهِ تَعَالى، وعلى رَسُولهِ ﷺ، وعلى أئمّةِ المسلمين، وعُلمائِهم من أهلِ الحديثِ، واللهُ المُستعان.

---

(١) قلتُ: وهكذا يَفْضحُ اللهُ تعالى من عاندَ الحَقَّ، واتّبعَ الباطل بالهوى، اللَّهُمّ غُفْراً.

لذلك نُطالبُ أهل البدع أنْ يَأْتوا ببرْهانٍ على عَقيدةِ الأشْعرية الجهميّة: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الدَّشْتِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «إثباتِ الحَدِّ للّـهِ» (ص١٠٠): (وكُلُّ واحد منهم- يعني: الأَئمّة- له تصانيفُ كثيرة... وكُلُّهم مِنْ أصحابِ الحَدِيثِ يعرفونَ تفسيرَ القُرآنِ العظيمِ، وتفسير الأحاديثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وتأويلِها، واحتجُّوا في «إثباتِ الحَدِّ للّـهِ عزَّ وجلَّ» **بنَصِّ الكتابِ والسُّنةِ**، وما قالوا في ذَلِكَ بالمقاييسِ والآراءِ، ولا بأَهْوَاءِ أنفسِهم، وإنَّما قالوا بدلائلَ، وبراهينَ من الكتابِ والسُّنّةِ، ولا يكونُ على وجهِ الأرضِ أحدٌ أعْلَمَ بالكتابِ والسُّنّةِ من أصحابِ الحدِيثِ، فمن يُخالفَهُم، ولا يقولُ ما قالُوهُ، ولا يَعْتَقِدُ ما اعتقَدُوهُ، فهو مُبْتدعٌ ضَالٌّ مُضِلٌّ). اهـ

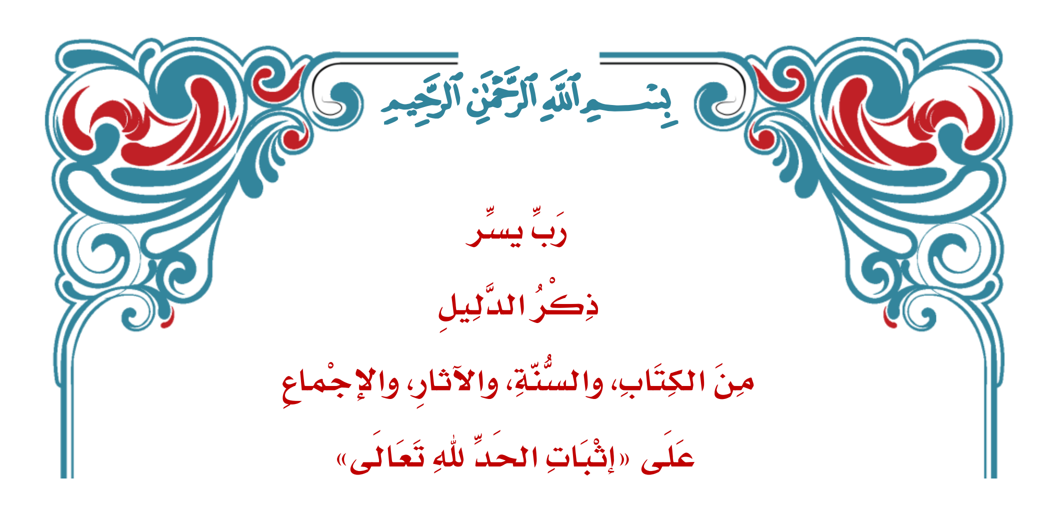
وَقالَ الإمامُ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ في «هِدايةِ الحَيَارى» (ص١٤): (ومِنْ بعضِ حُقُوقِ اللّـهِ تَعَالى علَى عَبْدِهِ ردُّ الطّاعِنينَ على كِتابهِ، ورَسُولِهِ ﷺ، ودِينِهِ، ومُجاهَدَتهُم بالحُجّةِ والبيانِ، والسَّيفِ والسِّنَانِ، والقَلْبِ والجِنانِ، وليسَ وراءَ ذَلِكَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ مِنَ الإيمانِ). اهـ

قلتُ: فهذا نَحْنُ نَرْوِي عَنْ أئمّةِ المُسلِمينَ من أهلِ الحَدِيثِ بأَسانِيدٍ صَحِيحَةٍ في «إثْباتِ الحَدّ للّـهِ تَعَالى»، بِمَا يليقُ بِجَلَالِهِ سُبحانَهُ تَعَالى.

وها أَنَا ذا الآن شارعٌ فيمَا قصَدتُ مِنَ التَّبيين؛ فالله أسألُ أنْ يُقوِّي حُجّتي، وأنْ يُسدِّدَ قَلَمِي، وأنْ يَرزقني هَدْياً قاصداً، إنّ رَبِّي لسمِيعُ الدُّعاء.

والحمدُ لله تَعَالى عَلَى السُّنَّةِ.

أَبُو عَبْدِ الرّحْمَنِ الأَثَرِيُّ



رَبِّ يسِّر

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

مِنَ الكِتَابِ، والسُّنّةِ، والآثارِ، والإجْماعِ

عَلَى «إِثْبَاتِ الحَدِّ للّهِ تَعَالَى»

تَعْرِيفُ الحَدِّ:

الحَدُّ لُغَةً: فَصْلُ بَيْنَ كُلِّ شَيْئَينِ؛ حَدٌّ بَيْنَهُمَا، ومُنْتَهى كُلِّ شَيْءٍ حَدُّهُ؛ أَيْ: حدُّ الشّيْءِ مُنْتَهاهُ، والفَصْلُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ لئَلَّا تَخْتَلِطَ أَحَدُهُما بالآخَرِ، ومِنْهُ أَحُدُّ حُدُودِ الأَرْضِينَ، وحُدُودَ الحَرَمِ، و «**الحدُّ**»: المَنْعُ، والمرادُ لكلِّ شيءٍ مُنْتَهى، ونِهايةٍ[(١)].

قالَ ابنُ فارس رَحِمَهُ اللَّهُ في «مُعْجم المَقاييس» (ج٢ ص٣): (**حَدُّ**: الحاءُ، والدَّالُ؛ أَصْلَانِ: الأَوَّلُ: المَنْعُ، والثّانِي: طَرَفُ الشّيْءِ، **فالحَدُّ**: الحاجزُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ). اهـ

---

(١) انظر: «مُعجم تهذيب اللُّغة» للأَزْهَريِّ (ج١ ص٧٥٩)، و«الزَّاهر» له (ص٤٦٢)، و«مُختار الصِّحاح» للَّرازيِّ (ص٥٣)، و«لسان العَرب» لابنِ مَنْظُورٍ (ج٢ ص٧٩٩)، و«غرائب الأحاديث» للسَّمعانيِّ (ج١ ص٢٧٨)، و«غريب الحديث» لأبي عُبَيْدٍ (ج١ ص٣٧)، و«العَيْنَ» للخليل (ج١ ص٣٥٥).

وقالَ الفيْرُوزُ آباديّ رحمه الله في «القامُوسِ المُحيطِ» (ص٢٩٩): (الحَدُّ: الحاجِزُ بينَ شَيْئَيْنِ، ومُنْتَهى الشّيْءِ). اهـ

وقالَ الفَيُّومِيُّ رحمه الله في «المِصْباح المُنِيرِ» (ص٦٩): (الحَدُّ في اللُّغَةِ: الفَصْلُ، والمَنْعُ... يقالُ: «حَدَدْتُهُ»؛ عن أمْرِهِ إذا مَنَعْتُهُ، فهو «مَحْدُودٌ»، ومنه: «الحُدُودُ»؛ المُقَدَّرَةُ في الشَّرْعِ؛ لأنَّها تَمْنَعُ من الإقْدَامِ، ويُسمَّى الحاجبَ: «حَدَّاداً»؛ لأنّه يَمْنَعْ مِنَ الدُّخُول).اهـ

وقالَ الخليلُ رحمه الله في «العَيْنِ» (ج١ص٣٥٥): (الحدُّ: فصلُ ما بينَ كُلِّ شَيْئَيْنِ حَدٌّ بينهما، ومُنْتَهى كُلِّ شيءٍ حَدُّه... وحُدُودُ الله: هي الأشياءُ التي بَيَّنَها، وأمرَ أنْ لا يُتَعَدّى فيها). اهـ

وقالَ أبو القاسمِ الأَصْبهانِيُّ رحمه الله: (حدُّ كُلِّ شَيءٍ مَوْضِعُ بَيْنُونَتِهِ عَنْ غَيْرِهِ فإن كان غرضُ القائِلِ بقوله: ليس للّـهِ حَدٌّ؛ لا يُحِيطُ عِلْمُ الخلق بِهِ؛ فهو مُصيبٌ)[1].

قلتُ: فكُلُّ مَوْجودٍ له حَدٌّ ينْتَهي إليهِ، ويميّزهُ عن غيرهِ في صفتِهِ، وقَدْرِهِ.

---

(١) أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه الدَّشْتِيُّ في «إثبات الحدِّ للّـهِ تعالى» (ص١٠٣).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وذكرَهُ الذَّهَبِيُّ في «السِّير» (ج٢٠ ص٨٥).

وقالَ أَبُو سعيدٍ الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «النَّقْضِ» (ص٥٧): (الخَلْقُ كلُّهم عَلِمُوا أنّه ليسَ شَيءٌ يَقَعُ عليه اسمُ الشّيءِ إلّا ولَهُ حَدٌّ، وغايَةٌ، وصِفَةٌ، وأنَّ لا شيءٌ ليسَ له حَدٌّ، ولا غايَةٌ، ولا صِفَةٌ؛ فالشّيءُ أبداً مَوْصُوفٌ لا مَحَالَةَ، ولا شيءٌ يُوصَفُ بلاحَدٍّ، ولا غايةٍ، وقَوْلُكَ: لا حَدَّ له؛ يَعْنِي: أنّه لَا شَيْءٌ). اهـ

قلتُ: وأَجْمَعَ أهلُ السُّنّةِ والجَماعةِ على إطْلاقِ لَفْظِ «**الحَدِّ للّـهِ تعالى**»؛ بمَعْنَى: إثبات عُلوِّهِ تَعالَى، وبَيْنُونَتِهِ عَنِ خَلْقِهِ، واسْتِوائهِ على عَرْشِهِ[1].

قالَ أَبُو سعيدٍ الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «النَّقْضِ» (ص٦٢): (اتَّفَقَتِ الكَلِمَةُ مِنَ المُسلمِينَ، والكافِرينَ **أنّ اللهَ تَعالى في السَّماءِ، وَحَدُّوهُ بذلك**؛ إلّا المَرِيسِيَّ الضَّالَّ وأَصْحابَهُ[2]، حَتّى الصِّبْيانُ الَّذينَ لم يَبْلُغُوا الحِنْثَ قد عَرَفُوهُ بذَلِكَ إذا حَزَبَ الصَّبيَّ شيءٌ يرفعُ يَدَيْهِ إلى ربِّه يَدْعُوهُ في السّماءِ دونَ ما سِوَاهَا).اهـ

---

(١) وانظر: «بيان تَلْبيس الجَهْمِيَّةِ» لابنِ تَيْمِيّةَ (ج١ ص٤٣٣)، و«دَرْء تَعارض العَقل والنّقل» له (ج٢ ص٣٣)، و«مُختصر الصَّواعق المُرْسلة» (ج٣ص٨٨٨)، و«الحُجَّة في بيان المَحَجَّة» لأبي قاسم الأصبهانيِّ (ج٢ ص٢٥٧)، و«جامع البيان» للطّبَرِيِّ (ج١ ص١٩١)، و«العَرْش» للذَّهَبِيِّ (ص٧)، و«العُلوّ» له (ج٢ ص١٣٠٣)، و«الرِّسالة» للسِّجْزِيِّ (ص١٣١)، و«شرح العقيده الواسطية» لشيخنا ابن عثيمين (ج١ ص٣٨٠).

(٢) وقد نَفَت الجَهمِيَّةُ «**الحدَّ للّـهِ تعالى**»، وتعني به نفيَ العُلوِّ للّـهِ تَعالى عَلى خَلقِهِ، والعياذُ باللّـهِ.

قلتُ: ومِمّا نُقِلَ عَنْ أهلِ الحديثِ- كما قد بُسِطَ في غيرِ هذا المَوْضع- وَبَيَّنُوا أنَّ ما أَثْبَتُوهُ للّـهِ تَعَالى من «**الحَدِّ**» لا يَعْلمُهُ غَيْرُهُ، فكيفيةُ هذا «**الحَدِّ**» لا يَعْلمُه إلّا اللهُ تَعَالى[١][٢].

قالَ شيْخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ في «دَرْءِ التّعارضِ» (ج٢ ص٣٣) بَعْدَمَا ذَكَرَ قولَ بعضِ أهلِ العلمِ: «لا يُحِدُّونَ الله تعالى بِحَدٍّ»: (وذَلِكَ لا يُنافِي ما تَقدَّمَ من إثباتِ أَنَّهُ في نَفسهِ له «**حَدٌّ**» **يَعلمُهُ هو؛ لا يَعلمُهُ غيرُهُ**، أَوْ أَنَّه هو يَصِفُ نفسَهُ، وهَكذا كلامُ سائِرِ أَئمّةِ السَّلفِ يُثْبِتُونَ الحقائِقَ، ويُنفونَ علمَ العبادِ بكُنْهِهَا). اهـ

---

(١) وانظر: «دَرْء تعارض العَقْل والنّقل» لابنِ تَيميّةَ (ج٢ ص٣٥)، و«الفتاوى» له (ج٤ ص٦٧)، و(ج٦ ص٥٣)، و(ج١٢ ص٣٦٧).

(٢) **قلتُ**: وقد ثَبَتَ عن بعضِ أهلِ السُّنة نفي «**الحَدِّ للّـهِ تَعَالى**»، ويَعْنُونَ به نَفْي علم الخلْقِ بحدِّهِ تَعالَى، فلا يَعْلَم كيفية حدَّه إلّا هوَ تعالى، ولا يُحِيطُ علم الخلق به، مع إثباتِ صفةِ «**الحَدِّ للّـهِ تَعَالى**».

قلتُ: فأُرِيدَ بنفيِ الحَدِّ أنَّ العبادَ لا يَعْلمونَ للّـهِ حَدّاً، ولا يَحُدُّون صفاتَهُ، ولا يكيفونها.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠].

وانظر: «بيان تَلْبيس الجَهمِيّة» لابنِ تَيْمِيَّةَ (ج١ ص٤٣٣)، و«الفتاوى» له (ج٣ ص١٤١)، و(ج٥ ص٢٩٨)، و(ج٦ ص٣٨)، و«فتح الباري» لابن رجبٍ (ج٦ ص٥٣٥)، و«الردّ على الجَهمِيَّة» لابنِ قُتَيْبَةَ (ص٥٣).

قلتُ: وسببُ في ذِكْرِ أهلِ السُّنةِ والجماعةِ «الحدِّ للّـهِ تَعَالى»[١]، أنّه لَمّا كانَتْ الجَهمِيَّةُ يُنْفُونَ عُلوَّ اللهَ تَعَالى على خَلْقِهِ، واسْتِوائِهِ على عَرْشِهِ، ويقولونَ: إنّ اللهَ تَعَالى لا يُبايِنُ خلقَهُ، وليسَ بينَهُ، وبَيْنَهُم حَدٌّ، ولا يتمَيَّزُ عنهم، أَنْكَرَ عليهم أهلُ السُّنّةِ والأَثرِ، واشتدَّ نكيرُهُم عليهِم، حتَّى كفّروهُم، وحَذَّرُوا منهم، وبَيَّنُوا للنّاسِ أَمْرهُم، وتَلبيسَهُم[٢].

قلتُ: وقد تَضَافرتْ أَقوالُ العُلماءِ على إثباتِ «الحَدِّ للّـهِ تَعَالى»، حدًّا لا يعلمُهُ غَيْرُهُ تَعَالَى.

قالَ الإمامُ الكِرْمَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ في «مَسائلِهِ» (ص٣٥٥): (هذا مَذْهبُ أئمّةِ العلمِ، وأصحابِ الأثرِ، وأَهْلِ السُّنَّةِ المعْرُوفِينَ بها، الْمُقْتَدَى بهم فيها، وأَدْركتُ مَنْ أَدركتُ مِن عُلماءٍ... وذَكَرَ قولَهُم في الاعتقادِ- ثمَّ قالَ: (وهو سبحانَهُ بائِنٌ من خَلْقِهِ، لا يَخْلُو علمُهُ مكان، ولله عَرْشٌ، وللعَرْشِ حملةٌ يحملونَهُ، **وله حَدٌّ، واللهُ أعلمُ بحدِّهِ**، والله عَلَى عَرْشهِ تَعَالَى).اهـ

---

(١) قلتُ: والحدُّ ليسَ صِفَةَ مِنْ صِفَاتِ اللّـهِ تعالى، وإنّما «**الحدّ**» مَا يتميّزُ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ.

(٢) وانظر: «بيان تَلْبيس الجَهْمِيَّةِ» لابنِ تَيميّةَ (ج٣ ص٤٢و٤٣)، و«الفتاوى» له (ج٥ ص٥١٩و٥٢٠)، و«النَّقْض على بِشْر المَريسيِّ» للدَّارِمِيِّ (ص٥٧)، و«تاريخ بَغْداد» للخطيبِ (ج١١ ص٤٦٦)، و«الصَّواعق المُرْسَلة» لابنِ القَيمِّ (ج٣ ص٩٣٤)، و«اجتماع الجُيوش» له (ص٢٤٩)، و«مَعَالم التنزيل» للبَغَوِيِّ (ج١ ص١٥٩)، و«التّمهيد» لابن عبد البَرِّ (ج٧ ص١٢٩).

وقالَ شَيْخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيّةَ رحمه الله في «بيانِ تلبيس الجَهْمِيّةِ» (ج٣ ص٥٩٠): (وقد ثَبَتَ عَنْ أئمةِ السّلفِ أنّهم قالوا: للّـهِ «حَدٌّ»، وأنَّ ذَلِكَ لا يعلمُهُ غيرُهُ، وأنّه مُباينٌ لَخلْقِهِ).اهـ

قلتُ: فمعنى «**الحدّ للّـهِ تعالى**»؛ أي: «**بحَدٍّ**»، أي: أنّه مُنْفَصِلٌ عَنِ الخَلْقِ بائنٌ منهم[1].

قالَ شَيْخُنا الشّيخُ مُحمّدُ بنُ صالحٍ العُثيمين رحمه الله في «شرح العقيدة السَّفَّارينيّة» (ص٢٣٥): (فَمَنْ أَثْبَتَ «**الحَدّ**» أراد بهِ هذا المعنى؛ أي: أنّ اللهَ تَعَالَى مُنْفصِلٌ بائن عَنِ الخَلقِ، ليس حَالًّا فيهم، ولا الخَلْقُ حالُّونَ فيهِ، وهذا المعنى صَحيح.

ومن قالَ: إنَّهُ غيرُ محدودٍ أرادَ أنّ اللهَ تَعالى أكبرُ مِنْ أن يُحَدَّ، ولا يَحِدُّهُ شيءٌ من مَخلُوقاتِهِ، ولا يَحصرهُ شيءٌ من مَخلُوقاتِهِ).اهـ

وقالَ شَيْخُنا الشَّيخ مُحمّدُ بنُ صالحِ العُثيمين رحمه الله في «شرح العقيدة السَّفَّارينيّة» (ص٢٣٦): (على كُلِّ حالٍ أرادَ الْمُؤلفُ- يعني السَّفَّاريني- بنفي «**الحَدِّ**» هُنا ما ذكَرْنَاهُ؛

---

(١) **قلتُ:** ولقد أَخْطَأَ مَنْ قَالَ أنَّ لفظَ «**الحدِّ للّـهِ تعالى**» لم يثبُتْ في الكِتَابِ والسُّنةِ، ولم يَرِدْ فيهما نفياً، ولا إثباتاً! وجعلَهُ مِنَ الألفاظِ الاصطلاحيّةِ الحادثة! كـ«**الجِسْم**» وغيرِه، اللَّهُمَّ غُفْراً.

قلتُ: بل «**الحدُّ للّـهِ تَعالى**» ثَبَتَ في الكتابِ والسُّنةِ في المَعنى الصّحيح، والاسْتِنباط الصَّريح، وأثبت هذا المعنى فيها الأئمة، وأجْمعُوا على ثُبوتِ «**الحَدِّ للّـهِ تعالى**»، كما ذكرنا في أثناء الكتابِ، والله ولي التوفيق.

يعني: الحدّ الّذي يحصرُ اللهَ عَزَّ وجَلَّ، ولَم يُرِدْ «الحَدَّ» الّذي يَجعلُه بائناً مِنَ الخَلْق، فإنّ «**الحدَّ**» الذي يرادُ به بينونةُ الله تعالى من خَلْقِهِ أمرٌ ثابتٌ؛ واجبٌ اعتقادُهُ).اهـ

وقالَ فضيلةُ الشَّيْخِ عبدُالعزيزِ بنُ بازٍ رحمه الله في «الفتاوى» (ج٢ ص٧٨): (من قالَ مِنَ السَّلَفِ؛ بإثباتِ «**الحَدِّ**» في الاسْتواءِ، أو غْيرِهِ فمرادُهُ؛ حَدٌّ يعلمُهُ الله سُبحانه، ولا يعلمُه العبادُ).اهـ

قلتُ: ومرادُ الأئمّةِ بـ«**الحَدِّ**» الحقيقة، يعني: أنّهُ اسْتِواءٌ على العَرْشِ حقيقةً[1].

فأَطْلَقُوا لفظَ «**الحَدِّ للّـهِ تَعَالَى**» من بابِ زيادةِ البيانِ والإيضاحِ؛ **فهو بائِنٌ من خَلْقِهِ بحَدٍّ**[2]، واللهُ وليّ التّوفيق.

وإليكَ الدليل:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه:٥].

---

(١) انظر «شرح لُمعةِ الاعتقادِ» للشَّيْخ الفَوْزان (ص٢٩٧)، و«شرح العقيدة الواسطية» لشيخنا ابنِ عثيمين (ج١ ص٣٨٠).

(٢) **قلتُ**: وهذه المسألةُ لها شَبَهٌ؛ بمسألَةِ: «**القرآن**»، وأنّه كلامُ اللّـهِ تَعَالَى غيرُ مَخْلُوقٌ.

فزادَ الأئمةُ «**غير مخلوق**» وذَلِكَ لَـمّا نشأتْ الجهميّةُ، وصَرّحُوا «**بخَلْقِ القُرآنِ**»، فلم يَسَعْ أهلُ السُّنةِ حينئذٍ السُّكوت أمام هذا الضَّلالِ والكُفْر، فصرّحُوا بالقولِ بأنّ القُرآنِ كلامُ اللّـهِ تَعَالَى، وزادُوا بأنَّهُ: «**غير مَخْلُوقٍ**»، واللهُ المُستعانُ.

وانظر: «النَّقْض على المَرِيسيِّ» للدّارِمِيِّ (ص٣١٠).

وَ قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل: ٥٠].

وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ [فاطر: ١٠].

وهذِهِ أدلةٌ على «إِثْباتِ الحَدِّ للّـهِ تَعَالَى»، وأَنّهُ بائنٌ مِنْ خَلْقِهِ، وهو فَوْقَ عَرْشِهِ[١].

قَالَ الإمامُ الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النَّقْضِ» (ص٥٨): (مَنِ ادَّعَى أن ليسَ للّـهِ تعالى «حَدٌّ»، فَقَدْ رَدَّ القُرآنَ، وادّعى أَنَّهُ لا شيءٌ؛ لأَنّ اللهَ تَعَالَى وَصفَ «حَدَّ» مَكانِهِ في مواضِعَ كثيرةٍ في كتابِهِ، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [الملك: ١٦]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل: ٥٠]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَىَّ ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ [فاطر: ١٠]، فهذا كُلُّهُ، وما أَشْبَهَهُ شَواهِدُ، ودَلائِلُ على «الحَدِّ»، ومَنْ لم يَعْتَرِفْ بِهِ فقد كَفَرَ بتَنْزِيلِ اللّـهِ تعالى، وَجَحَدَ آياتِ اللّـهِ تعالى).اهـ

---

(١) قلتُ: والذينَ نفوا «الحدّ» عَنِ اللّـهِ تَعَالَى، مرادهم نفي عُلوهِ على خَلْقِهِ، واستوائه على عَرْشِهِ، ونفي ذلك كُفْرٌ بإجماعِ أهلِ السُّنّةِ والجماعةِ

وانظر: «النّقض على بشر المريسيِّ» للدّارِمِيِّ (ص٥٧و٥٨)، و«اجتماع الجيُوش» لابنِ القَيِّم (ص٢٢٥)، و«تاريخ بغداد» للخطيبِ (ج١١ ص٤٦٦)، و«شرح العقيدة الواسطية» لشيخنا ابن عُثيمين (ج١ ص٣٧٩).

وَعَنِ ابنِ أَبِي حَاتِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (سَأَلت أبي، وَأَبا زُرْعَةَ عَنْ مذَاهِبِ أَهْلِ السُّنّةِ، وَمَا أَدْرَكَا عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ... فَكَانَ مِنْ مَذْهَبِهِمْ: أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَينْقُصُ... وَأَنّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى عَرْشِهِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ، بِلَا كَيفَ، أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً: قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾)[1] [الشورى: ١١].

وقالَ الإمامُ السِّجْزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «رسالتهِ إلى أَهْلِ زَبيدٍ» (ص١٢٩): (وعند أهلِ الحَقِّ أنّ اللهَ سبحانَهُ مُباينٌ لخَلْقِهِ بذاتهِ فَوْقَ العَرْشِ بَلَا كَيْفِيّةٍ).اهـ

وقالَ أَبو مُحمّدٍ الدَّشْتِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «إثباتِ الحَدِّ لله» (ص٩١): (فسبحانَهُ الّذي خَلَقَ فَسَوَّى، وقَدّرَ فَهَدَى... ثم بذاتهِ عَلَى العَرْشِ بالحَدِّ اسْتَوَى).اهـ

---

(١) أثر صحيح.

أخرجه العَطّارُ في «الاعْتِقادِ» (ص٩١)، وأَبو الفتح المَقْدِسِيُّ في «الحُجّة» (ج٢ ص٣٥٩)، واللّالَكَائِيُّ في «الاعْتقادِ»، والذَّهَبِيُّ في «العُلوِّ» (ج٢ ص١١٥٥)، وفي «السِّير» (ج١٣ ص٨٤)، وابنُ قُدَامةَ في «إثباتِ العُلوِّ» (١١٠)، وابنُ الطَّبريِّ في «السُّنّةِ» (٣٢١) من طرق عن ابنِ أَبِي حَاتِمٍ بهِ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وذكرَهُ ابنُ تَيْمِيّةَ في «درءِ التّعَارض» (ج٦ ص٢٥٧)، وابنُ القَيِّم في «اجتماع الجُيوش الإسلاميّة» (ص٢٣٢).

قلتُ: وهذا الاعتِقادُ الصّحيح عن الإمام عبدالرحمن بنِ أَبِي حَاتِمٍ ثبتَ مِنْ وجوهٍ عنه، وهو مَشْهورٌ عنه.

وقالَ أَبُو القَاسمِ الأَصْبهانيُّ رحمه الله: (تكلّمَ أهلُ الحقائق في تفسير «**الحدِّ**» بعباراتٍ مُختلفةٍ محصُولُ تلكَ العبارات: أنّ حَدَّ كُلِّ شيءٍ مَوْضِعُ بَيْنُونَتِهِ عن غيره، فإنْ كانَ غرضُ القائلِ بقَوْلِهِ: «**ليسَ للّـهِ حَدٌّ**»؛ لا يُحيطُ عِلْمُ الخلقِ بِهِ؛ فهو مُصيبٌ، وإنْ كانَ غَرَضُهُ بذلكَ: لا يُحيطُ علمُ الله بنفسهِ؛ فهو ضالٌّ، أو كان غَرَضُهُ: أنّ اللهَ في كلِّ مكانٍ بذاتِهِ، فهو أيضاً ضَالٌّ)[1].

وقَالَ عَلِيُّ بنُ الحَسَنِ بنِ شَقِيقٍ :قِيلَ لابنِ المُبَارَكِ؛ بأيِّ شَيْءٍ نَعْرِفُ رَبَّنَا ؟، قال: «بِأَنَّهُ فِي السَّمَاءِ عَلَى العَرْشِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ»، قُلْتُ: بَحَدٍّ؟، قَالَ: «بِحَدٍّ»[2].

---

(١) أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه أَبُو مُحمّدٍ الدّشْتِيُّ في «اثباتِ الحَدِّ للّـهِ تعالى» (ص١٠٣) من طريق يوسف بن خليل الدِّمَشقيِّ أخبرنا هشامِ المعروف بالمُؤيَّدِ بنِ عبدالرحيم قَالَ: قَالَ الأَصْبهانيُّ بِهِ

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ .

وذكرَهُ الذّهَبِيُّ في «السِّير» (ج٢٠ ص٨٥)

(٢) أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه عبدُ الله بنُ أحمد في «السُّنَّةِ» (ص٧و٣٥و٧٢)، والذَّهَبِيُّ في «العُلوّ» (ج٢ ص٩٨٧)، وفي «تاريخ الإسلام» (ص٢٣٧)، والدَّارِمِيِّ في «الرَدِّ على الجَهْمِيّةِ» (ص٥٠)، وفي «النَّقْضِ على المَرِيسيِّ» (ج١ ص٥١٠)، والبَيْهَقِيُّ في «الأَسْماءِ والصِّفاتِ» (ص٤٢٦)، وابن قُدَامَةَ في «إثبات العلو» (٩٩)، وابنُ مَنْدَه في «التَّوحيد» (ج٣ ص٣٠٨)، وابنَ بَطّةَ في «الإبانة الكبرى» (١١٢)، والصَّابُونِيُّ في «العقيدة» (٢٨) من طُرُقٍ عن عليِّ بنِ الحَسنِ بن شَقِيقٍ به.

=

قَالَ تعَـالَىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، و قَالَ تعَـالَىٰ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك:١٦]، وَقَالَ تعَـالَىٰ: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل:٥٠]، وَ قَالَ تعَـالَىٰ: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران:٥٥]، وَقَالَ تعَـالَىٰ: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر:١٠].

قلتُ: فهذه الآياتُ اسْتدلَّ بها أهلُ الحَديثِ عَلَى ثُبُوتِ «الحَدِّ للّـهِ تَعَالَى»، ويَعْنُونَ بـ «الحَدِّ»، أنّه مُنْفَصِلٌ عَنِ الخَلْقِ، بائِنٌ منهم[1].

قلتُ: وأُرِيد بنفيِ «الحَدِّ» من قِبَلِ بعضِ أَهْلِ العِلْمِ؛ أنّ العِبادَ لا يَعْلمونَ للّـهِ تَعَالَى «حَدّاً»، وَلَا «يَحُدُّونَ» صفاتَهُ، وَلَا يُكيفُونَهَا، واللهُ المُستعانُ.

وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بنِ الحَكَمِ السُّلَمِيِّ ﷺ قَالَ: -فِي الحَدِيثِ الطَّوِيلِ- وفِيهِ قَوْلُ النَّبيِّ ﷺ؛ للأَمَـةِ السّوْدَاءِ: «أَيْـنَ اللهُ، قَالَـتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ ﷺ: مَنْ أَنَا، قَالَتْ: أَنْتَ

=

قلت: وهذا سندُهُ صحيحٌ، وقد صحّحَهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ في «الفتوى الحَموية» (ص٢٦٩)، وابنُ القَيِّمِ في «اجتماعِ الجُيُوش الإسلامية» (ص٥٤)، والذَّهَبِيُّ في «العُلوِّ» (ص٩٨٦)، والشَّيْخ الألبانيُّ في «مختصر العلو» (ص١٥٢). وذكره الذَّهَبِيُّ في «السِّير» (ج٨ ص٤٠١).

(١) وانظر: «إثباتَ الحَدِّ للّـهِ» للدّشْتِيِّ (ص١٠٥)، و«الرَّد على الجَهْمِيّة» للدّارِمِيِّ (ص٨٤).

رَسُولُ اللّـهِ، قَالَ ﷺ: أَعْتِقْهَا فَإِنّهَا مُؤْمِنَةٌ»[(١)].

قلتُ: وهذا الحديثُ يَدُلُّ على **أنَّ اللهَ تَعَالَى يُحَدُّ «بِحَدٍّ»**، ولا نَعْلَمُ كَيفيّةَ حَدِّهِ تَعَالَى، لكنّ نَثْبُتُ **«الحَدّ للّـهِ تَعَالَى»** بِمَا يَليقُ بَجَلالهِ مِنْ غَيْرِ تَعْطِيلٍ، وَلَا تَمْثِيلٍ، وَلَا تَحْرِيفٍ.

قالَ أَبو محمّدٍ الدَّشْتِيُّ رَحِمَهُ اللهُ في «إثباتِ الحَدِّ للّـهِ» (ص١٠٧): (هذه الآياتُ، والأحاديثُ تَدُلُّ على **«أنَّ للّـهِ تَعَالَى حَدًّا»**، واللهُ أعلمُ بحَدِّهِ).اهـ

---

(١) أخرجه مُسلمٌ في «صحيحه» (١١٣٦)، وأحمدُ في «المُسْند» (ج٥ ص٤٤٧)، والطَّيالِسِيُّ في «المُسْند» (١١٠٥)، وأَبُوداودَ في «سُننِهِ» (٩٣٠)، والنَّسائِيُّ في «السُّنن الصُّغرى» (ج٣ ص١٤)، وابنُ خُزَيمْةَ في «التّوحيد» (١٧٨)، والعَطَّارُ في «الاعتقادِ» (ص٧٤)، وابنُ قدامةَ في «العُلو» (١٦).

قلتُ: وأرادَ المُبتدعةُ التّشكيك في صِحّةِ هذا الحديثِ، وأنَّهُ وقعَ فيه اختلافٌ في متنه لإبطالِ دلالتِهِ على اعْتِقادِ أهلِ الحديثِ مِنْ أنّ اللهَ تعَالَى فَوْقَ خَلْقِهِ، وأنّه في «حَدٍّ».

قلتُ: وشبهاتُ المُبتدعةِ لم تَسلم منها آياتُ الكتابِ العزيزِ؛ فكيف تسلم منها الأحاديث، اللَّهُمّ غُفْراً.

وانظر: تعليق السَّقاف الزَّنديق على كتابِ «دفعِ شُبه التَشبيه بأكفِّ التّنزيه» لابنِ الجَوْزِيِّ (ص١٠٨)، وليتبيّنَ لكَ زندقتُهُ، وهو يضعفُ حديثَ الجاريةِ؛ لكونهِ يُخالف مُعتقدَهُ الذي يعتقدُهُ مِنَ الباطلِ مِنْ نفيِ عُلوِّ الله تعالى على خَلْقهِ، كما عليه الجهميّةُ الزَّنادقة!.

وَعَنْ عَبْدِاللّـهِ بنِ المُبَارِكِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (نَعْرِفُ رَبَّنَا عَزَّ وَجَلَّ فَوْقَ سَبْعِ سَمْوَاتٍ عَلَى العَرْشِ؛ بَائِناً مِنْ خَلْقِهِ «بِحَدٍّ»، وَلَا نَقُولُ كَمَا قَالَتْ الجَهْمِيَّةُ هَاهُنَا). وَأَشَارَ بِيَدِهِ الأَرْضَ[1].

قلتُ: فقدْ صرَّحَ الإمامُ عبدُاللّـهِ بنُ المُبارك رَحِمَهُ اللَّهُ بإثباتِ «الحَدِّ للّـهِ تَعالى»، وقد أَجْمَعَ أَهلُ السُّنّةِ على ذَلِكَ، فَمَنْ خالفَ هذا الإجماعَ، فهو مُبْتَدِعٌ ضالٌّ.

قالَ أَبو مُحمّد الدَّشْتِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «إثباتِ الحَدِّ للّـهِ» (ص١٠٠): (أصحابُ الحديثِ يعرفونَ تفسيرَ القُرآنِ العَظِيمِ، وتفسيرِ الأحاديثِ عَنِ النّبيِّ ﷺ، وتأويلِها، واحتجُّوا في إثْبَاتِ «الحدِّ للّـهِ عزّ وجلّ» بنصِّ الكتابِ والسُّنّةِ، وما قالُوا في ذَلَكَ بالمَقاييسِ والآراءِ، وَلَا بأهْواءِ أَنْفسِهِم، وإنّما قالُوا بدلائلَ، وبَراهِينَ مِنَ الكتابِ

---

(١) أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه عبدُالله بنُ أحمدَ في «السُّنّةِ» (٢١٦)، والبَيْهَقِيُّ في «الاسماءِ والصِّفات» (٩٠٢)، والدَّارِمِيُّ في «النّقص» (٣٣)، وفي «الرد على الجهميّةِ» (١٦٢)، وابنُ جريرٍ في «ذيل المُذيّل» (ص٦٦٠)، والدَّشْتِيُّ في «إثباتِ الحَدِّ للّـهِ» (ص١١٢) من طريق عبدالله بنِ أحمد بنِ شَبُّويه قال: سمعتُ عليّ بنَ الحسنِ بنِ شَقيقٍ يقول: سمع عبدَالله بنَ المُبارك به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وقالَ ابنُ تَيْمِيّة في «الفتاوى» (ج٥ ص١٨٤): (وهذا مَشْهُورٌ عن ابنِ المُبارَكِ، ثابتٌ عنه مِنْ غيْرِ وَجْهٍ).اهـ

والسُّنّةِ، ولا يكونُ عَلَى وجه الأرضِ أحدٌ أَعلمَ بالكتابِ والسُّنّةِ من أصحابِ الحديثِ، فمن يخالفهم ولا يقولُ ما قالُوهُ، ولا يعتقدُ ما اعْتَقَدُوه؛ فهو مُبتدعٌ ضالٌّ مُضِلٌّ!). اهـ

وقالَ الإمامُ الدَّارِمِيُّ رحمه الله في «الرَّد على الجهميّةِ» (ص٤٠): (ومِمّا يُحقِّقُ قولَ ابنِ المُبارِكِ؛ **قولُ رَسُولِ اللّـهِ ﷺ؛ للجارِيَةِ:** «**أَيْنَ اللهُ**»؟، يمتحِنُ بذلِكَ إيمانَها، فَلَمّا **قَالَتْ:** «**فِي السّمَاءِ**»، **قالَ** ﷺ: «**أَعْتِقْها فَإِنَّها مؤمِنَةٌ**»[1]، والآثارُ في ذَلِكَ عَنْ رسولِ اللّـهِ ﷺ كثيرةٌ، والحُجَجُ مُتظاهِرة). اهـ

وقالَ الإمامُ الدّارِمِيُّ رحمه الله في «الرَّد على الجَهميّةِ» (ص٨٣): (والحُجّةُ لقولِ ابنِ المُبارِكِ، **قولُ اللّـهِ تبارَكَ وتَعَالى:** ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾ [الزمر:٧٥]، فلماذَا يحفُّونَ حَوْلَ العَرش؛ إلّا لأَنّ اللهَ عزَّ وجلّ فوقهُ، ولو كانَ في كلِّ مكانٍ لحفُّوا بالأَمْكنةِ كُلِّها؛ لَا بالعَرْشِ دُونها.

ففي هذا بيانٌ بَيِّنٌ «للحَدِّ»، وأنّ اللهَ فَوْقَ العرشِ، والملائكةُ حولَهُ حافُّونَ يُسبحونَهُ، ويقدِّسُونَهُ). اهـ

قلتُ: وهذا يفهمُهُ مَنْ فقِهَ الكتابَ، والسُّنةَ، والآثارَ[2]، اللَّهم غُفْراً.

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٥٣٧) عن معاوية بن الحَكَم رضي الله عنه.

(٢) **قلتُ:** وهذا فيه ردٌّ على مَنْ قَالَ أنّ «**الحدّ للّـهِ تعالى**»، لم يَشْهَدْ لهُ الكتابُ والسُّنّةُ، وهو الشَّيْخُ الألبانيُّ رحمه الله؛ حيثُ ذَكَرَ كِتَابَ: «إثباتِ الحَدِّ للّـهِ تَعَالى» للإمام الدَّشْتِيِّ؛ في فهرسةِ: «مخطوطاتِ دارِ الكُتُبِ الظّاهِريَّةِ» (ص٣٧٦)، وعلّقَ عليه بقولِهِ: (ليسَ فيهِ ما يَشهدُ لذَلِكَ مِنَ الكتابِ والسُّنةِ!).

=

وقالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيّةَ رحمه الله في «بيانِ تلبيس الجهميَّةِ» (ج١ ص٤٤٣):

(فبيَّنَ ابنُ المُباركِ أنّ الرّبَّ سُبحانَهُ وتَعَالى على عَرْشِهِ؛ مُباينٌ لخلْقِهِ، مُنْفَصِلٌ عنه، وذَكَرَ الحَدَّ؛ لأنّ الجهميّةَ كانُوا يقولُونَ: «**لَيْسَ لَهُ حَدٌّ**»، ومَالَا حَدَّ له لا يُبايِنُ المخلوقات، ولا يكونُ فَوْقَ العَالَمِ؛ **لأنّ ذَلِكَ مُستلزِمٌ للحَدِّ**). اهـ

قلتُ: واعْلم أنّ مِنْ أهمِّ ما يُريدُ الجَهْميَّةُ المُعطّلةُ الوصولُ عليهِ: هو نَفْيُ عُلوِّ اللّـهِ تَعَالى على خَلْقِهِ، واسْتِوائِهِ على عَرْشِهِ، والعياذُ باللّـهِ.

فَعَنْ حَمَّادِ بنِ زَيْدٍ رحمه الله -وَذَكَرَ الجَهْمِيَّةَ- قَالَ: (إِنَّمَا يُحَاوِلُونَ أَنْ يَقُولُوا: لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ)[1].

=

قلتُ: ولا يخفى أنَّ هذا قولٌ ليسَ بصواب، بل أدلةُ الكتابِ والسُّنةِ تشهد «**للحَدِّ للّـهِ تَعالى**»، واللهُ ولي التوفيق.

(١) أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه عبدُالله بنُ أحمدَ في «السُّنّة» (٤١)، والبُخَارِيُّ في «خلق أفعال العِباد» (ص٧)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْية» (ج٦ ص٢٧٩)، والذّهَبِيُّ في «تذكرة الحُفّاظ» (ج١ ص١٦٨) من طرق عن سُليمان بنِ حَرْبٍ قال: سمعتُ حَمّادَ بنَ زيد به.

قلتُ: وهذا سَندُهُ صحيحٌ، وقد صحّحه ابنُ تيميّةَ في «الحَمويّةِ» (ص٤١)، والشيخ الألبانيُّ في «مُختصر العلوّ» (ص١٤٦).

وأخرجه الذَّهَبِيُّ في «تذكرة الحفاظ» (ج٥ ص١٦٩٦) من طريق آخر به.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وَعَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بنِ مَهْدِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (لَيْسَ فِي أَصْحَابِ الأَهْوَاءِ شَرٌّ مِنْ أَصْحَابِ جَهْمٍ؛ يَدورُونَ عَلَى أَنْ يَقُولُوا: لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ)[(١)].

قلتُ: ومرادُ الجَهْمِيّةِ - لعنةُ اللّـهِ عليهم - في نَفْيِ الحَدِّ عَنِ اللّـهِ تَعَالى، لكي ينفُوا وجودَ اللّـهِ؛ أَيْ: فقولُهم: لا حَدَّ لَه؛ يَعْنِي: أَنّه لَا شَيْءَ[(٢)].

وَقَالَ مُحَمَّدُ بنُ إِبْرَاهِيمَ القَيْسِيُّ؛ قُلْتُ لأَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ: (يُحْكَى عَنِ ابنِ المُبَارِكِ، قِيلَ لَهُ: كَيْفَ نَعْرِفُ رَبَّنَا تَعَالى؟، فَقَالَ: فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ عَلَى عَرْشِهِ «**بِحَدٍّ**»، فَقَالَ أَحْمَدُ: هَكَذَا هُوَ عِنْدَنَا)[(٣)]. وَفِي رِوايَةٍ لَهُ: (هَكَذَا عَلَى العَرْشِ اسْتَوى «**بِحَدٍ**»).

---

(١) أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه عبدُالله بنُ أحمدَ في «السُّنّة» (١٤٧)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْية» (ج٩ ص٧) من طريق عبدالله بن شَبُّويه حدّثنا محمدُ بنُ عُثمان قال: سمعتُ عبدالرحمن بن مَهْدي بِهِ

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وأخرجه ابنُ بطّة في «الإبانةِ الكُبرى» (٢٢٦٩) من طريق آخر.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

(٢) وانظر: «النّقض على المَريسيِّ» للدّارِميِّ (ج١ ص٢٢٣)، و«الردَّ على الجهميَّةِ» له(ص٨٤)، و«إثباتَ الحَدِّ للّـهِ» للدَّشتِيِّ (ص١٠٤)، و«سِيَرَ أعلامِ النُّبلاء» للذَّهَبِيِّ (ج٢٠ ص٨٥).

(٣) أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه ابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبرى» (ج٣ ص١٥٦)، والدَّشْتِيُّ في «إثباتِ الحدِّ للّـهِ» (ص١١٥)، والخَلّالُ في «السُّنّة» (ج٢ ص١٦٢ - تلبيس الجَهْمِيَّة)؛ من أَوْجهٍ صحيحةٍ عَنِ الإمامِ أَحْمَدَ بِهِ.

=

قلتُ: فأثْبَتَ الإمامُ أحمدُ رحمه الله «الحَدَّ للّهِ تَعالى»، ولم يُنْكِرْهُ.

وَعَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ رحمه الله قَالَ: (وللّـهِ عَزّ وَجَلَّ عَرْشٌ، وللعَرْشِ حَمَلَةٌ يَحْمِلُونَهُ، واللهُ عَزّ وَجَلّ عَلَى عَرْشِهِ، وَلَهُ «حَدٌّ»، واللهُ أَعْلَمُ «بحَدِّهِ»)[1].

قلتُ: فَقَدْ أطلَقَ الإمامُ أحمدُ القولَ بإثباتِ «الحدِّ للّـهِ تعالى»، وهذا الحَدُّ يليقُ بجلالِهِ سبحانَهُ وتَعالى.

قالَ أَبُو مُحمّدٍ الدّشتيُّ رحمه الله في «إثباتِ الحَدِّ للّـهِ» (ص١١٠): (ووجَدْتُ فِي كِتابِ «الأُصولِ» للقاضي أَبي يَعْلَى محمد بنِ الحُسين بنِ الفرَّاء بخطِّ يَدِهِ أَنَّهُ قالَ: قَدْ أطلق أحمدُ القَوْلَ: إنّ للّـهِ تَعَالى حَدًّا).اهـ

وقالَ شيخُ الإسْلَامِ ابنُ تَيْمِيّةَ رحمه الله في « بيان تلبيسِ الجَهمِيّةِ» (ج٢ ص١٦٠):

(وقد يتوقفُ بعضهُم عَنِ اطْلاقِ اللَّفظ؛ مثل: لفظِ «الحَدِّ»؛ فإنّ المشاهيرَ بالإمامةِ فِي السُّنَّةِ أثبتُوهُ، كَمَا ذكرَهُ عُثمانُ بنُ سعيدٍ عَنْهُم، وسَمّى ابنَ المُبارِكِ). اهـ

=

وذكرَهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ في «بيانِ تلبيسِ الجهمِيّةِ» (ج٢ ص١٦٢)، وابنُ أَبِي يَعْلَى في «طبقات الحَنَابلةِ» (ج٢ ص٢٣٣).

(١) أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه الدَّشْتِيُّ في «إثباتِ الحدِّ للّـهِ» (ص١١٩) من طريق محمد بنِ إبراهيم حدثنا أحمدُ بنُ جعفر الاصْطَخْرِيُّ بهِ.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

قلتُ: وبَيَّنَ الإمامُ أحمدُ رحمه الله بالأَدلّةِ مِنَ القُرآنِ على ثُبوتِ «الحَدِّ للّـهِ تعالَى»؛ كقولِهِ تَعالَى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، وَقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، وَقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾[المعارج: ٤] [١].

قالَ أَبو مُحمَّدٍ الدَّشْتِيُّ رحمه الله في «إثباتِ الحَدِّ للّـهِ» (ص١١٨): (هذه الآياتُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللهَ عزَّ وجَلَّ اسْتَوى على عَرْشِهِ «**بحَدٍّ**»، وَهُوَ سبحانَهُ يَعْلَمُ «**بحَدِّهِ**»). اهـ

قلت: هَكَذا اللهُ تَعالى على العَرْشِ اسْتَوى «**بحَدٍّ**»، وهذا بإجماعِ أهلِ السُّنّةِ والجماعةِ.

إذاً إذا ثَبَتَ استواؤُهُ سبحانه وتَعالى ثَبَتَ أنّهُ على العَرْشِ، وإذا ثَبَتَ أنّهُ عَلى العَرْشِ ثَبَتَ أنّهُ في «**حَدٍّ**»، وهذا الحَدُّ لا يعلَمُهُ إلّا هو سبحانَهُ وتَعالَى [٢].

---

(١) أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه الخَلّالُ في «السُّنّة» (ج٢ ص١٦٢- تلبيس الجَهْمِيَّة)؛ والدَّشْتِيُّ في «إثباتِ الحدِّ للّـهِ» (ص١١٨) من طريق هارونَ بنِ يعقوبَ الهاشميِّ قالَ: سَمِعْتُ أبي يقولُ: كُنا عِنْدَ أَبي عَبْدِ اللّـهِ -يعني الإمامَ أحمد-، فَسَأَلْنَاهُ... فذكرَهُ.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

وذكرَهُ ابنُ تَيْمِيَّةَ في «بيانِ تلبيسِ الجَهْمِيّةِ» (ج٢ ص١٦٢و١٧٣).

(٢) وانظر: «بيانَ تلبيسِ الجهميّةِ» لابنِ تَيْمِيّةَ (ج٢ ص١٧٢و١٧٣).

قالَ أبو عبدِ اللّـهِ ابنُ مَنْدَه رحمه الله: (وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا يَرَى للّـهِ الحَدَّ؛ لأَنَّهُ يُسْقِطُ مِنْ بَيْنَهُ وبَيْنَ اللهُ الحَاجِزَ، والحِجَابَ، والإشارات[(١)]، والخِطابَ)[(٢)].

وقالَ ابنُ الزّاغُونِيِّ رحمه الله في «الإيضاح فِي أُصُولِ الدِّينِ» (ص٣٢٦): (اعلمْ أنّ الدّليلَ القاطِعَ دَلّ على وجُودِ الباري، وثُبُوتِهِ ذاتاً بحقيقةِ الإثباتِ، وأنّه لا بُدّ من فَصْلٍ يكونُ بينَهُ وبين خَلْقِهِ، ويَقْتضي انفرادَهُ بنفسهِ، وهذا بعَيْنِهِ هو الحدُّ والنّهايَةُ.

وإنّما يَغترُّ الأغْمارُ الّذين لا خِبْرَةَ عندَهُم بصُعُوبةِ إضافةِ: الحدِّ والغايةِ، والنِّهايةِ إليه تَعَالى، مَعَ إقرارِهم أَنَّهُ مُتَميزٌ بذاته، مُنْفرِدٌ مُباينٌ لِخلْقِهِ، وهذا مُناقضةٌ منهم في العَقيدةِ، يُسْنِدُونَها إلى جَهْلٍ بالأَمْرِ).اهـ

وقَالَ الإمامُ الدَّارِمِيُّ رحمه الله في «النَّقضِ على المَريسيِّ» (ج١ ص٢٢٣): (واللهُ تَعَالَى لَهُ حَدٌّ؛ لا يَعْلَمُهُ أحدٌ غيرُهُ، ولا يجوزُ لأحدٍ أنْ يَتَوَهَّمَ لحدِّهِ غايةً في نفسهِ، ولَكنْ يُؤْمِنُ

---

(١) أي: الإشارة إلى السّماء في إثباتِ العُلوِّ للّـهِ تعالى!.

(٢) أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه الدَّشْتِيُّ في «إثباتِ الحدِّ للّـهِ» (ص١٠٧) من طريق محمد القَطَّان أنبا محمد بنُ أبي نَصْرٍ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ صحيحٌ.

بالحَدِّ، ويَكِلُ عِلْمَ ذَلكَ إلى اللّـهِ تَعَالى، ولمكانهِ أيضاً حَدٌّ، وهو على عَرْشِهِ فَوْقَ سَماواتِهِ، فهذانِ حَدَّانِ اثْنَانِ) [(١)]. اهـ

وعَنْ حربِ بنِ إسماعِيلَ الكِرْمَانِيّ قَالَ: قلتُ لإسحاقَ بنِ رَاهَوَيْه: قَولُ اللّـهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[المجادلة: ٧]، كيفَ نَقُولُ فيهِ؟، قالَ: (وَحَيْثُمَا كُنْتُ هو أقربُ إليكَ مِنْ حَبْلِ الوَرِيدِ، وهو بائنٌ مِنْ خَلْقِهِ، قالَ حربٌ: قلتُ لإسحاقَ: على العَرْشِ «بحَدٍّ»؟، قالَ: نَعَمْ، وذَكَرَ عَنِ ابنِ المُبَاركِ، قالَ: هو عَلَى عَرْشِهِ، بائنٌ مِنْ خَلْقِهِ «بحَدٍّ») [(٢)].

قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في «الفتاوى» (ج٥ ص١٨٤): (وهذا مَشْهُورٌ عَنِ ابنِ المُباركِ، ثابتٌ عنهُ مِنْ غَيرِ وَجْهٍ، وهو أيضاً صحيحٌ ثابتٌ عَنْ أحمدَ بنِ حَنْبَلٍ، وإسحاقَ بنِ رَاهَوَيْه، وغيرُ واحدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ).اهـ

---

(١) وقَالَ الدَّارِميُّ رحمه الله في «النَّقضِ على المَريسيِّ» (ج١ ص٢٢٣)؛ وهو ردٌّ على الجَهْمِيّةِ: (وادَّعَى المَعارِضُ أيضاً أنَّه ليسَ للّـهِ حَدٌّ، ولا غايةٌ، ولا نِهايةٌ، وهذا هو الأصلُ الذي بَنَى عليهِ جَهْمُ بنُ صَفْوانِ- لعنةُ اللّـهِ عليه- جَميعَ ضلالاتهِ، واشْتَقّ منها أُغْلُوطاتهِ، وهي كَلمةٌ لم يَبْلُغْنا أنّه سَبَقَ جَهْماً إليها أحَدٌ مِنَ العالِمِينَ). اهـ

(٢) أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه ابنُ بَطَّةَ في «الإبانةِ الكُبرى» (ج٣ ص١٦١)، والهَرَوِيُّ في «ذمِّ الكلامِ» (١٢٠٨)، والدَّشْتِيُّ في «إثباتِ الحَدِّ للّـهِ» (ص١٢٤)، وهو في «مَسائلِ» حَرْبْ الكِرْمَانِيِّ (ص٤١٢).

وإسنادُهُ صحيحٌ، وقد صحّحه ابنُ تيميّةَ في «الفتاوى» (ج٥ ص١٨٤).

قلتُ: وطريقةُ أهلِ البِدَعِ قَديماً وحَدِيثاً الطَّعنُ فِي الآثارِ انْتِصاراً لِبدَعِهِم، واللهُ المُستعانُ.

قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيّةَ رحمه الله في «بيان تلبيس الجهْمِيّةِ» (ج١ ص٥٧٠):

(وهذا[1] الحديثُ يعني: -حديث الأطيطِ- قد يطْعَنُ فيهِ بعضُ المُشتغلِينَ بالحديثِ انْتِصاراً للجِهْمِيّةِ، وإنْ كانَ لا يفقهُ حقيقةَ قَولِهم، وما فيهِ مِنَ التَّعْطِيلِ!).اهـ

وقالَ أَبُو إسماعيلَ الهَرَوِيُّ رحمه الله في «دَلائلِ التّوحيدِ» (ص٥٧): «بابُ إثباتِ الحدِّ للّـهِ عزَّ وجلَّ».

ويؤيدُهُ مِنَ الأَدِلّةِ:

فعنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ فِي دُعَائِهِ: «أَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ»[2].

قلتُ: وهذا الحديثُ يدلُّ على ثُبُوتِ «**الحَدِّ للّـهِ تَعَالى**»، وقد اسْتَدَلّ بِهِ الإمامُ الهَرَوِيُّ رحمه الله في كتابِهِ: «دلَائلِ التّوحِيدِ» (ص٥٧).

---

(١) قلتُ: بل طعنُوا في أَحاديثٍ أُخرى؛ لينصُروا بدعَهُم. واللهُ المستعان.

(٢) أخرجه مُسْلِمٌ في «صحيحه» (٦٩٨٨)، والبُخارِيُّ في «الأدب المُفردِ» (١٢١٢)، وأبو داودَ في «سُننهِ» (٥٠٥١)، والتّرْمِذِيُّ في «سننهِ» (٣٤٠٠).

قالَ أَبُو مُحمدٍ الدَّشْتِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «إثباتِ الحَدِّ للّـهِ تَعَالَى» (ص١٢٦): (فهذَا إمامٌ- يَعْني الهَرَويّ- من أَئمَّةِ المُسلمِينَ استدلَّ بهذَا الحديثِ عَلَى أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ له «حَدٌّ» لا يَعْلَمُهُ إلَّا هُو، ومَنْ قَالَ: إنَّ هذا الحديثَ ليسَ فيهِ دليلٌ على إثباتِ **«الحَدِّ للّـهِ تعَالَى»**؛ فهوَ رَجُلٌ غمْرٌ في صَدْرِهِ(١)؛ غَمْرٌ: لَيْسَ له مَعرفةٌ بكلامِ العَربِ، ولا بلُغَاتِهم).اهـ

وقالَ أَبُو مُحمدٍ الدَّشْتِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «إثباتِ الحَدِّ للّـهِ تَعَالَى» (ص١٢٧): (فَمِنْ مَذْهبِ أصحابِ الحَديثِ؛ الّذينَ هُمْ: أهلُ السُّنةِ، وأئمّةُ المُسلمينَ، وعُلماؤُهم يَعتقِدُونَ، ويَشهدُونَ: أنّ مَنْ قالَ: «**ليسَ للّـهِ تَعَالى حَدٌّ**»؛ يعني بذلِكَ: أنّ اللهَ فِي كُلِّ مكانٍ، أوليسَ هو على العَرْشِ اسْتوَى).اهـ

قلتُ: فلسانُ حالِهم؛ هو: لِسَانُ قولِ المُبتدِعَةِ، والعياذُ باللّـهِ.

لذَلِكَ لا يُعْتَدُّ بقولٍ؛ أَيْ: أحدٍ فِي خِلافِ ما ذكرْنَاهُ في ثُبُوتِ **«الحَدِّ للّـهِ تَعَالى»**؛ من كتابِ اللّـهِ تعالَى، وسُنّةِ الرّسولِ ﷺ، وآثارِ السّلفِ وإجماعِ العُلماءِ!.

---

(١) **قلتُ**: بلْ مَنْ قالَ: إن هذا الحديثَ ليس دليلٌ على إثباتِ **«الحَدِّ للّـهِ تعالى»** فهو مُبتدعٌ ضالّ، لأنّهُ يُلْزَمُ أنَّه يقولُ: أنّ اللهَ تَعالى فِي كلِّ مَكانٍ أوليسَ هو على العَرْشِ اسْتَوى، والعياذُ باللّـهِ.

وانظر: «إثباتِ الحدِّ للّـهِ تَعالى» للدّشْتِيِّ (ص ١٢٧)، و«بيان تلبيسِ الجهميَّة» لابنِ تَيمِيّةَ (ج٢ ص١٨١).

قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ في «بيانِ تلبيسِ الجَهْمِيَّةِ» (ج١ ص٤٤٠)؛ في رَدِّهِ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ «الحَدَّ للّـهِ تَعَالى»: (وقد أنكرَهُ طائفةٌ مِنْ أَهْلِ الفِقْهِ، والحديثِ؛ مِمّنْ يَسلُكُ فِي الإثباتِ مَسلكُ: ابنِ كُلَّابٍ، والقَلانِسيِّ، وأَبِي الحَسنِ؛ ونَحْوِهِم في هذِهِ المعاني، ولا يَكاد يتجاوزُ ما أثبتهُ أمثالِ هؤلاءِ، مَعَ مَالَهُ مِنْ مَعرفةٍ بالفقهِ، والحديثِ؛ «كأَبِي حاتِمٍ البُستِيِّ» هذَا، وأبي سُليمانَ الخَطّابيِّ، وغَيرِهِمَا).اهـ

قلتُ: فتبَيَّنَ مِمّا سَبَقَ إثباتُ «الحَدِّ للّـهِ تَعَالى»، وبانَ تعلُّقُ هذهِ المَسألةُ؛ بمسألةِ عُلوِّ الرّبِّ سبحانَهُ وتَعَالى، وبَيْنُونَتِهِ عَنْ خَلْقِهِ، واسْتِوائِهِ على عَرْشِهِ على ما يَلِيقُ بِهِ سبحَانَهُ، وهذا مُعْتَقَدُ أهلِ السُّنّةِ قَدِيماً وحَدِيثاً[1]، واللهُ وليُّ التَّوفيق.

قالَ شيخُ الإسْلام ابنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ في «بيانِ تلبيسِ الجَهمِيّةِ» (ج٢ ص١٦٣):
(وهذا مَحفُوظٌ عَنِ السّلفِ، والأَئِمّةِ من إثباتِ «حَدٍّ للّـهِ تَعَالى» في نَفْسهِ، قد بينُوا مع ذَلِكَ أنّ العِبادَ لا يحدُّونَهُ، ولا يُدركُونَهُ؛ ولهذا لم يَتَنافَ كلامهُم في ذَلِكَ كما يظنُّهُ بعضُ النّاس، فإنّهم نَفُوا أن يَحَدَّ أحدٌ اللهَ تعالى).اهـ

---

(١) وانظر: «شَرح العَقيدةِ الواسِطيّة» لشيخنا ابنِ عُثيمين (ج١ ص٣٨٠)، و«الدُّرة العُثيمِينيَّة» (ص٢٠٤)، و«إثباتَ الحَدِّ للّـهِ تَعَالَى» للدَّشْتِيِّ (ص١٢٤)، و«قَطْفَ الثَّمر في بيانِ عقيدةِ أهلِ الأثَرِ» للقَنُّوجِيِّ (ص٤٨)، و«اعتقادَ أهل السُّنة» للإسماعيليِّ (ص٣٢)، و«شرح العقيدةِ الأصْفهانِيّةِ» لابنِ تَيْمِيّةَ (ص٢١٢و٢١٣)، و«بيان تلبيسِ الجَهمِيّة» له (ج١ ص٤٣٣)، و«الرّد على الجِهْمِيّةِ» للدّارِمِيِّ (ص١٩٨).

قلتُ: والمقصودُ ها هُنا: بيان اعتقادِ أهل السُّنّةِ في هذهِ المسألةِ، وأنّ السُّنّيّ لا يسعهُ إلّا الاتباعُ، والتّسليمُ لِما كانَ عليهِ السَّلفُ الصَّالح.

قَالَ تعَالَىٰ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥].

وَقَالَ تعَالَىٰ: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾[النساء: ١١٥].

وَعَنِ الإمَامِ الزُّهرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (مَنِ اللّـهِ عَزَّ وَجَلّ الرَّسَالَةُ، وعَلَى رَسُولِ اللّـهِ البلاغُ، وَعَلَيْنَا التَّسْليمُ)[1].

وَقال شيخُ الإسلام ابنُ تيميّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الفتاوى» (ج٤ ص١٤٤): (فَعلِمَ أنّ شِعار أهلِ البدعِ هو تَرْكُ اتِّباعِ السَّلفِ). اهـ

---

(١) أثرٌ صحيحٌ.

أخرجه البُخاريُّ في «صحيحه» تعليقاً في كتاب «التّوحيد» (ج١٣ ص٥٠٣)، وابنُ حَجَر في «تغْليق التّعليق» (ج٥ ص٣٦٥)، والبَيْهَقِيُّ في «الاعتقاد» (ص٣٩).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

عَنِ الإمامِ وكيعِ بنِ الجَرَّاحِ رحمه الله قَالَ:(أهلُ العلمِ يكتبونَ ما لهُم و ما عليهِم، و أهلُ الأهواءِ لا يكتبونَ إلاَّ ما لَهُم).

أخرجه الدَّارَقطنيُّ في «السُّنن» (ج١ ص٢٦) بإسناد صحيح.

